

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

الجلسة ٦١٦٥

الأربعاء، ٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الساعة ١٥/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا/السيد روغوندا/السيد موغويا . . . . (أوغندا)

الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إردوغدو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد هو بو
	فرنسا	السيد شاتيل
	فييت نام	السيد نغوين لو هاي
	كرواتيا	السيد سكراسيتش
	كوستاريكا	السيد غيلرمي
	المكسيك	السيد فارغاس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هارفي
	النمسا	السيد لوتيروتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة غيي
	اليابان	السيد تسوروغا

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء الصراع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (S/2009/304)

09-41814 (A)





استؤنفت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أود أن أُذكّـر جميـع المتكلمين، مثلما أشرت إلى ذلك في الجلسة الصباحية، بأن يقصروا مدة بياناهم على خمس دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتفضل بتعميم النصوص المكتوبة والإدلاء ببيانات مختصرة عندما يتكلم ممثلوها في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لعقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع لنقاش تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304)، الذي أعد استجابة للبيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/16)، وأود أن أعرب عن شكري وامتناني للأمين العام على عرضه لتقريره.

وأنا على يقين بأن رئاسة المجلس والأعضاء يدركون أنني سأدلي بالجزء الأول من عرضي بالنيابة عن مصر وأيرلندا، اللتين شاركتا في رئاسة الاجتماع المعنون ”بناء السلام بعد انتهاء التراع: التحديات المعاصرة وسبيل المضي قدما“، الذي عقدته حكومتا مصر وأيرلندا في القاهرة في ١٨ و ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٩. وقد تناول الاجتماع العديد من المسائل الواردة في تقرير الأمين العام قيد النظر اليوم.

وقد اتخذت مصر وأيرلندا مبادرة عقد اجتماع القاهرة لإشراك كبار المسؤولين من جميع المجموعات الإقليمية في مناقشة التحديات المعاصرة والفرص المتاحة لبناء السلام والحلول الممكنة لتلك التحديات. وعقد اجتماع القاهرة على خلفية الدروس المستخلصة والتجارب المكتسبة في مجال بناء السلام من حالات البلدان الأربعة المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام: أي بوروندي، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن بلدان أخرى خارجة من الصراع. ومن بين العوامل الأخرى التي تناولها الاجتماع، الاستعراض القادم للجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام عام ٢٠١٠، وفقا للقرارات التأسيسية للجنة.

وشدد الاجتماع على أهمية معالجة الأسباب الأساسية للأزمات على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز التعاون وتنسيقه بين المنظمات والمؤسسات الإقليمية والبلدان المانحة، وكفالة أهمية الملكية الوطنية وضرورة بناء الثقة على الصعيد دون الوطني. وتم التأكيد على عملية بناء القدرات - التي يجب أن تكون قطرية مخصصة وأن تكيف مع احتياجات البلد المعني - شأنها في ذلك شأن الحاجة إلى بناء القدرات المؤسسية، لا سيما خارج العواصم، وضرورة قيام الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي بتخفيف العبء الإداري الذي تتحمله الأطراف الفاعلة المحلية.

كما تم تسليط الضوء على ضرورة القيام باستجابة دولية فعالة ومتسقة لبناء السلام، تنسقها الأمم المتحدة، وعلى وجوب ألا تحل الأمم المتحدة محل الحكومة لدى ممارستها لوظائفها ومسؤولياتها، بل ينبغي أن تدعم وتعزز قدرة الحكومة على التصدي بفعالية لما تواجهه من تحديات.

وشدد المشاركون على دور لجنة بناء السلام والدور الهام الذي يضطلع به البنك الدولي والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وغيرهما من الشراكات مع الأمم المتحدة. وتناولوا انعدام الدعم والتمويل الدوليين بصورة متسقة في المجالات البالغة الأهمية، وضرورة زيادة تبسيط الإجراءات التي تتبعها البلدان المانحة على نحو يُمكّن من تحقيق مكاسب سريعة ويوفر تمويلا أكثر مرونة، ويُقلص الجداول الزمنية المحددة لتسديد الأموال ويُشجع التحويلات المالية للمهاجرين.

كما سلط الاجتماع الضوء على الدور الهام الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في دعم جهود بناء السلام، سواء من حيث الدعم السياسي أو لتطوير القدرات الإقليمية في مجال بناء السلام. وشدد على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل تعزيز إقامة الشراكات وإيجاد مزيد من أوجه التناغم مع المنظمات الإقليمية لدعم البلدان الخارجة من الصراع على وجه أفضل. وأقر بأن بعض المنظمات الإقليمية تفتقر إلى القدرة الكافية للاضطلاع بدورها المحتمل، وبالتالي، فإننا نشجع المنظمات المانحة على دعمها.

وفي ذلك الصدد، أود أن أبلغ المجلس بالمبادرة التي اتخذتها مصر لتعزيز هيكل الاتحاد الأفريقي المعني بالسلام والأمن في إطار الشراكة الاستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وتروم هذه المبادرة تفعيل وتطوير إطار الاتحاد الأفريقي المعني بالتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع، من خلال إنشاء مركز إقليمي بتعاون مؤسسي وثيق فيما بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وغيرهما من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

وعلى نحو عام، أتاح اجتماع القاهرة فرصا قيمة للدول الأعضاء لكي تناقش وتتبادل آراءها بشأن مسائل توليها الاهتمام على نحو حاسم، ويسرّ مصر وأيرلندا أن العديد من تلك العناصر تمت مراعاتها لدى إعداد تقرير الأمين العام.

وفي إطار تعليقي بصفتي الوطنية على تقرير الأمين العام، أود أن أشيد بالأمين العام وفريقه على إعدادهما لهذا التقرير الشامل، وأعرب عن دعم مصر للأفكار والاستنتاجات الواردة فيه، لا سيما تشديده على تعزيز القدرات الوطنية، وكفالة أن تكون جزءا من استراتيجية الدخول لا مجرد أساس لاستراتيجية الانسحاب، وضرورة احترام مبدأ الملكية الوطنية، ووجوب إرساء جهود بناء السلام على الصعيد القطري، بدعم وتوجيه من الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، ولجنة بناء السلام، ومنظومة الأمم المتحدة برمتها، والدول الأعضاء. وبمقدور القادة الوطنيين كفالة استجابة الرؤية والاستراتيجية وعملية صنع القرار، على نحو فعال، للحقائق في الميدان. وبالتالي، يتوقع من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور ريادي في الميدان، من خلال تيسير التواصل بين الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية، وفيما بين الأطراف الفاعلة على الصعيد الدولي، بدون المساس بدور لجنة بناء السلام.

وبينما نتفق مع الخطة التي حددها الأمين العام في تقريره لتعزيز إسهام الأمم المتحدة في تسريع وزيادة فعالية الاستجابة في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، لا تزال هناك حاجة إلى توضيح بعض المسائل الواردة في التقرير.

أولا، يعطي التقرير الانطباع بأن مجلس الأمن هو الطرف الفاعل الرئيسي عندما يتعلق الأمر بجهود بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع - كما يرد ذلك مثلا في الفقرة ١٤. ففي ذلك الوقت، ينبغي أن تضطلع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور مماثل. ثانيا، يجب مواصلة المناقشة المستفيضة بشأن جميع جوانب المسائل المتعلقة بفريق الخبراء المدنيين والقدرات الدائمة. وفي هذا الصدد، اقترح أن يعرض الأمين العام تقريرا شاملا يمكن استخدامه كأساس للمناقشات فيما بين الدول الأعضاء. ثالثا، يشكل تعزيز الأفرقة القيادية للأمم المتحدة في الميدان، وما اتخذه الأمين العام من خطوات، مثلما يرد في التقرير، لتعزيز مساءلة الممثلين الخاصين، مسائل تحتاج إلى مزيد من المناقشة والاستفاضة.

رابعا، لم يتضمن جزء التقرير المتعلق بدور لجنة بناء السلام اقتراحات محددة بهدف تعزيز دور اللجنة، من خلال

زيادة مرونتها وفعاليتها في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، بدلا من إيصاء مجلس الأمن بالنظر في الكيفية التي يمكن بها للمشورة المقدّمة إلى لجنة بناء السلام أن تسهم في عملها في المراحل الأولى من نظر المجلس في حالة من الحالات. غير أن تلك التوصية يمكن أن تؤدي إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام، كما يمكن أن تفضي، من جهة أخرى، إلى زيادة هيمنة المجلس على عمل اللجنة، على حساب دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهكذا، ينبغي مواصلة مناقشة ذلك الاقتراح لكفالة عدم تأثيره على التوازن المؤسسي بين الأجهزة الرئيسية للمنظمة.

رابعا، ينبغي أن يكون هناك فهم واضح للعلاقة المترابطة بين أنشطة توطيد السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، ولا سيما العلاقة بين حفظ السلام وبناء السلام، من جميع جوانبها، بما في ذلك تمويل تلك الأنشطة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وللأمين العام على عرضه لتقريره القيم، آملين أن تستفيد الأمم المتحدة منه بتعزيز استجابتها في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوروندي.

السيد غاهوتو (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): من دواعي بالغ سروري وعظيم فخري أن أتكلم أمام المجلس في إطار مناقشة بشأن تقرير الأمين العام عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع (S/2009/304). وأتمنى كل التوفيق لرئيس مجلس الأمن. كما أرحب بالأمين العام وأهنئه وأشكره على ما قدمه في تقريره من نصائح هامة وحكيمة ومتنوعة.

ولما كان بلدي خارجا لتوه من صراع دام أكثر من ثلاثة عقود، فإن حكومتنا تؤيد تأييدا تاما المبادئ الإرشادية المدرجة في التقرير. ولئن كانت تلك المبادئ كلها متصلة اتصالا وثيقا ببعضها ومترابطة، فإن وفدي يشدد على الأهمية الخاصة لبعض منها، بدءا بمبدأ الملكية الوطنية.

جهود بناء السلام تعود أساسا إلى البلدان المعنية. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يضطلعا بدور مساند حفاز في ذلك المضمار، وأن يساهما في تقوية القدرة الوطنية حالما يتم التوقيع على اتفاقات وقف إطلاق النار.

وفيما يتعلق بالقيادة، نثني على اقتراح الأمين العام بتهيئة آلية رفيعة المستوى لكفالة قيادة جيدة من الأمم المتحدة في الميدان ولدعم الأفرقة القطرية.

وفيما يتعلق بالتماسك ينبغي لجهود استعادة السلام وحفظه وبنائه والتعمير فيما بعد الصراع أن تسير جنبا إلى جنب. وذلك سيتطلب مشاركة جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة.

في أعقاب كل صراع تكون التحديات دائما هائلة ومتنوعة. وكل حالة لها سماتها الخاصة المميزة، وإن وسائل بسط السلام تختلف كثيرا بين حالة وحالة وبين مجال ومجال. وهذه المناقشة تدور في وقت شهدت فيه عملية بناء السلام في بوروندي تقدما كبيرا في معظم المجالات، ومن المرجح أن تؤدي إلى إشاعة الاستقرار في البلد مرة وإلى الأبد. وننوه، على سبيل المثال، بتأسيس مفوضية الانتخابات الوطنية المستقلة؛ والتنفيذ الشامل للاتفاقات السياسية بين الحكومة وحركة التمرد السابقة ”حزب تحرير شعب الهوتو - قوات التحرير الوطنية“، التي أصبحت الآن حزبا سياسيا؛ والتزام حكومة بوروندي بسياسة التسريح وإدماج الأشخاص العائدين إلى الوطن؛ إلى جانب أمثلة أخرى.

وفي مجال الحكم الصالح، يجري الترويج للحوار بين الشركاء الوطنيين من خلال دورات وحلقات عمل في جميع أرجاء البلد.

وفي مجال الأمن، ما زال العمل مستمرا لإضفاء الصبغة المهنية على قوات الدفاع والأمن ونزع سلاح المدنيين.

والبعد الإقليمي للأمن لا يجري إهماله أيضا. وقد أكد مؤخرا وزراء دفاع الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى تجديد عزمهم على محاربة القوات السلبية العاملة في المنطقة دون الإقليمية، وعلى ضمان أمن حدودنا المشتركة.

وفيما يتعلق بسيادة القانون ومحاربة الإفلات من العقاب، يسعد وفدي أن يعلن أن المشاورات الرامية إلى تطبيق العدالة الانتقالية قد بدأت في ١٤ تموز/يوليه. وإن تسوية التراعات على الأراضي مستمرة إثر اعتماد الحكومة سياسة وطنية ومدونة سلوك جديدة بشأن الأراضي بعد تكييفهما مع الحالة الراهنة.

وفي ضوء التحديات المنتظرة تتطلب عملية السلام في بوروندي مدخلات فيما يتصل بخطتنا ذات الأولوية لبناء السلام. وقد أدت تطورات متغيرة كثيرة، بما فيها الأزمة المالية العالمية وأزمة الطاقة وأزمة الغذاء، إلى وضع جميع تنبؤاتنا المالية الأولية موضع شك. وما زالت حكومة جمهورية بوروندي تنتظر تنفيذ ''خطة مارشال'' لبوروندي التي اقترحتها لجنة بناء السلام في العام الماضي. وتطلب الحكومة، مرة أخرى، صرف الأموال التي تعهد بها شركاؤنا أثناء المائدة المستديرة في أيار/مايو ٢٠٠٧، وتشكر الشركاء الذين وفوا بالالتزامات التي تعهدوا بها.

تنفيذ إطار العمل الاستراتيجي لبناء السلام في بوروندي جار على قدم وساق، جامعا الحكومة ولجنة بناء السلام والشركاء الوطنيين والدوليين حول مجموعة من أنشطة بناء السلام المشتركة. وعموما تكشف التوجهات الحالية والإنجازات والالتزامات عن تحقيق تقدم ملموس في كل المجالات المتعلقة ببناء السلام. وبوروندي تشكر مرة أخرى الأمين العام على تقريره وعلى دعمه الدؤوب لعملية بناء السلام في بلدي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي ممثل كندا الكلمة.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة الهامة. واسمحوا لي أن أنضم إلى الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره الهام (S/2009/304)، وأرحب بحرارة بالتزامه الشخصي ببناء السلام. وأود أيضا أن أشكر ممثلَيْ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على مساهمتيهما المتبصرتين المقدمتين في وقت سابق من هذا اليوم.

تتمتع كندا بتاريخ طويل من المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وصنع السلام. وذلك يشكل محور التزام كندا القوي ببناء السلام، الذي ينعكس أيضا في ترؤس كندا للتشكيلة القطرية المحددة للجنة بناء السلام المعنية بسيراليون.

وعلى نفس المنوال نرحب بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع بصفة ذلك خطوة هامة إلى الأمام في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. إن التقرير يمثل صيحة إلى العمل إذ يشير إلى مجالات كان فيها موقف الأمم المتحدة يتسم إما بعدم الاستجابة أو بالانفصام.

وأثناء العقد الماضي توصل المجتمع الدولي إلى إدراك أن هشاشة الدول في المرحلة التي تعقب مباشرة الأزمات تمثل تحديا إنمائيا مركزيا وكذلك تهديدا كامنا للاستقرار العالمي. وإن الفشل في معالجة احتياجات الانتعاش المبكرة للدول الهشة معالجة كافية يهدد بتعميق مستوى الفقر ويزيد من مخاطر الانتكاس إلى العنف ويفرض تهديدات حقيقية على الاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وفي الوقت ذاته، فإن إيلاء الاهتمام لخطة عمل الانتعاش المبكرة لا يحدث ولا يجوز أن يحدث في فراغ. ومما يكتسي أهمية كبيرة في هذا الصدد أن تأتي هذه المناقشة بعد أن صدر مؤخرا تقرير للأمين العام عن الوساطة بين أطراف التراع (S/2009/189) وبالتزامن مع المناقشات الدائرة حول مستقبل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

فوائد الاستثمار في بناء السلام تزداد وضوحا باستمرار، وسيراليون مثال ممتاز على التقدم الحقيقي الذي يمكن إحرازه عندما يتكاتف المجتمع الدولي في العمل دعما لقيادة وطنية قوية.

بناء السلام مهمة معقدة متعددة الواجهات. ولئن كان تركيز بناء السلام يختلف كثيرا بين حالة وأخرى ومع مرور الوقت، فإن الدعامات الرئيسية تظل هي نفسها. والدعامة الأولى هي استعادة قدرة الدولة على توفير المتطلبات العامة للمواطنين، بما في ذلك العدالة وسيادة القانون، والخدمات الاجتماعية الأساسية وبيئة اقتصادية تمكينية. الدعامة الثانية هي إعادة بناء شرعية الدولة بكفالة خضوع القادة السياسيين للمحاسبة الديمقراطية أمام مواطنيهم. والتحدي الثالث يكمن في تحقيق المصالحة الاجتماعية من خلال جهود سباقة لشفاء الجراح المخلفة من الصراع. رابعا، إنعاش الاقتصاد بسرعة يجب أن يفضي إلى خلق فرص العمل وإلى تأمين مستقبل للسكان القلقين وللمحاربين السابقين. والدعامة الأخيرة، وربما الأكثر أهمية، هي القيادة السياسة المتبصرة التي تضع مصالح البلد وشعبه فوق كل اعتبار آخر.

ومن هذا المنظور تعتبر مساهمة التقرير الحاسمة تشديده على التعاون والتنسيق والتماسك. ويجب على العناصر الدولية الفاعلة أن تتابع الأولويات المشتركة استنادا إلى تقييم متفق عليه للحالة وفهم واضح للأدوار والمسؤوليات. ويجب بذل جهود خاصة مع البنك الدولي لتوضيح مسؤوليات كل جهة عن قطاعات بناء السلام الصميمية. ويشكل تعزيز الأفرقة القيادية في الميدان خطوة هامة صوب تحسين مساهمة الأمم المتحدة. وقد شعرت كندا بالاطمئنان أيضا من التشديد على تقييم الاحتياجات فيما بعد الصراع باعتباره أداة تقييم تعمل على التوحيد والاشتمالية.

إرساء أسس سلام وازدهار دائمين صعب من دون وجود دولة قادرة على مزاولة أعمالها. وبناء السلام يشكل مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق العناصر الوطنية. وكندا ترحب بتوصيات التقرير التي تحث على إجراء تقييم تمهيدي للقدرات الوطنية القائمة، وتقوية القدرة على بذل جهود التنمية، ودعم الإشراف الوطني على المساعدة الدولية المقدمة. وكندا تحث الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام كذلك على النظر في كيفية حشد الخبرات الموجودة في مجتمعات المغتربين بصورة أفضل أثناء الإنعاش في فترة ما بعد انتهاء الصراع. فخلال هذه الفترة الحرجة، يمكن عمل المزيد للاستفادة من مكامن قوة المنظمات الإقليمية ولتشجيع المزيد من التعاون بين بلدان الجنوب دعما لبناء السلام.

ويثير هذا مسألة مهمة، ألا وهي توفير المساعدة التقنية الفعالة في الوقت المناسب. ويقدم تقرير الأمين العام (S/2009/304) توصيات مفيدة لتحسين الدعم لموظفي الأمم المتحدة في الميدان. كما ينبغي تطبيق التجارب الموجودة ومن نماذجها قدرة الشرطة الدائمة ووحدة دعم الوساطة وآلية الاستجابة السريعة للعدالة في مجالات الاحتياج الأخرى. ويبشر توثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضا بخير كبير. وينبغي للمجتمع الدولي إعادة النظر في كيفية تحسين التنسيق بين الآليات الثنائية والمتعددة الأطراف للاستجابة المدنية مثل قوائم الخبراء والاستجابة للأزمات بسرعة أكبر.

(تكلم بالفرنسية)

لقد حدد الأمين العام الأنشطة الرئيسية لبناء السلام، بما في ذلك دعم الأمن الأساسي والعمليات السياسية والخدمات الأساسية والحكم وإنعاش الاقتصاد.

ومسألتا العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية أمر محوري لبناء السلام بعد انتهاء الصراع. فيجب أن تتاح للسكان المحليين هياكل رسمية وغير رسمية لتيسير الالتئام الطائفي والتصدي للانتهاكات المرتكبة أثناء الصراع. ووجود نظام فعال للعدالة أيضا أمر في غاية الأهمية لدعم المساءلة وبناء الثقة في المؤسسات الوطنية وإرساء الأمن الأساسي. وفي المقام الأول، فإن المساعدة الدولية يجب أن تساعد على بناء مؤسسات قانونية تتحلى بالشفافية وتحترم حقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ترحب كندا ترحيبا حارا بتأكيد التقرير على المشاركة الكاملة للنساء والأطفال في عملية بناء السلام وعلى حماية حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وتحسين التمويل أمر ذو أهمية حاسمة. وكان إنشاء صندوق بناء السلام خطوة مهمة في هذا المجال، والعمل جار أيضا في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتوضيح أفضل الممارسات فيما يتعلق بالمساعدة بعد انتهاء الصراع. وترحب كندا أيضا بالتنقيح الأخير لاختصاصات صندوق بناء السلام وكذلك بتوصيات الأمين العام بخصوص الصندوق. وربما يساعد التمويل السريع والمرن الآن على تفادي الاضطرار إلى تنفيذ تدخلات ذات تكلفة أكبر لاحقا.

والتقرير له أيضا آثار هامة بالنسبة للجنة بناء السلام. ونرى أن اللجنة ما زالت غير مستخدمة بشكل كامل وأن من المهم إعادة النظر في دورها في الفترة التالية لانتهاء الصراع مباشرة. ووجود طموحات أكبر بخصوص طابع ونطاق عمل اللجنة أمر له ما يبرره. فاللجنة لديها من الإمكانات ما يؤهلها لأن تكون جهة فاعلة ومحورية فيما يتعلق بترتيب أولويات استراتيجيات بناء السلام وتنسيقها ودعمها. وينبغي لنا ألا نرضى بما هو أقل من ذلك.

وختاما، فإن الأمر يرجع الآن إلى منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وسيكون من المهم تزويد الدول الأعضاء بمعلومات مستكملة بصفة دورية عن التقدم المحرز. وفي مجالات أخرى، وبخاصة بناء القدرات الوطنية والاستجابة المدنية السريعة والتمويل، فإن الدول الأعضاء أيضا يجب أن تأخذ زمام المبادرة. وكندا على استعداد لدعم هذه الجهود بوصفها عضوا ملتزما في لجنة بناء السلام ومانحا رئيسيا لصندوق بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلدان المرشحة تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا، فضلا عن أوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/304) الذي جاء في وقته.

خلال العقد المنقضي، كان المجتمع الدولي مطالبا بصورة متزايدة بالحيلولة دون انهيار الدول أو تصدعها أو وقوعها في براثن الصراع من جديد. والمهمة التي نواجهها تتمثل في الغالب في المساعدة على بناء هياكل عاملة للدولة في مناطق يمزقها الصراع السياسي وميراث العنف. وتعلمنا على مر الأعوام دروسا مهمة، ويتيح تقرير الأمين العام فرصة لمواصلة تعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام.

ويتعين تنفيذ الكثير من توصياته المهمة على الفور. ونتطلع إلى استمرار مشاركة الأمين العام وإلى التزامه بجدول الأعمال المهم هذا.

والتقرير يركز بحق على المرحلة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة. ونحن نعرف بحكم خبرتنا أن هذه مرحلة دقيقة ورخوة على نحو خاص من مراحل بناء السلام، تتسم بهشاشة الظروف المجتمعية وشدة الاحتياجات على الصعيد الإنساني وحقوق الإنسان كما تتصف بقدر كبير من الغموض السياسي. وبالنسبة للمجتمع الدولي، فهي مرحلة تخضع فيها قدرتنا على تقديم المساعدة لاختبار صعب.

ولئن كان وجود مستوى أساسي من الأمن أمرا حيويا لتحقيق تطور سلمي، إلا أنه يجب النظر في جميع جوانب بناء السلام منذ بداية العملية. ويتطلب النجاح في نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وجود إطار يمكن إعادة إدماج أولئك الأشخاص فيه. وإلى جانب نشر حفظة سلام، يجب بذل جهود لحفز الانتعاش الاقتصادي ودعم توفير الخدمات الأساسية واستعادة سيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان.

ويتمثل التحدي الرئيسي في بناء هياكل مؤسسات عاملة للدولة. وتتطلب تلك العملية مشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. والملكية الوطنية أساسية، حسبما هو مبين في تقرير الأمين العام. وينبغي بذل جهود خاصة لمد يد العون إلى النساء والشباب وجماعات الأقلية الذين يواجهون خطر الإقصاء.

ووجود استراتيجية متماسكة بين الجهات الدولية الفاعلة في العمليات الميدانية مسألة حاسمة لدعم العمليات الوطنية بفعالية. وللأسف، فإن هذا التماسك مفتقد في الغالب. والاتحاد الأوروبي يؤيد توصية الأمين العام بشأن الحاجة إلى وجود قيادة فعالة وقابلة للمساءلة للأمم المتحدة على أرض الواقع، مفوضة بقيادة الجهود الدولية الفورية لدعم السلطات الوطنية. وإعداد مجموعة مشتركة من الأولويات ضروري لسد الفجوة بين تحقيق الاستقرار المبكر وجهود الإنعاش والتخطيط للتنمية في الأجل الطويل. ويتعين أيضا إيجاد آليات لرصد الاستراتيجيات وتقييمها وتعديلها بصورة أكثر فعالية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بتشديد التقرير على التقييم المشترك للاحتياجات والتخطيط والدعم. ويجب إيجاد سبل الآن لتطبيق ذلك. ونتطلع إلى التوصيات بشأن فرق العمل المتكاملة ودعم المقر للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

ونكرر دعوة الأمين العام إلى مزيد من الوضوح بشأن أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة الأساسية في مجال بناء السلام داخل الأمم المتحدة وكذلك بين المنظمة والبنك الدولي وغيره من الجهات الدولية الفاعلة. وتتحمل تلك الوكالات المعينة بوصفها وكالات رائدة مسؤولية خاصة عن القيام بالاستثمارات المناسبة بغية توفير دعم يمكن التنبؤ به وفي وقته. ويتعين أن تكون تلك الترتيبات موضوع مراجعة دورية.

إننا نشعر بالارتياح للتقييم الإيجابي لقدرة الشرطة الدائمة، وسنرحب بمزيد من التطور والتوسع في القدرات المدنية للانتشار السريع في مجالات أخرى تتعلق بسيادة القانون. ونتطلع إلى الاستعراض الشامل المقترح بشأن الكيفية التي يمكن للأمم المتحدة بها توسيع وتعميق مجمع الخبراء المدنيين، وخاصة من المناطق المتضررة ومن الجنوب. وفي هذا السياق، يود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشدد على الدور المهم للمرأة في بناء السلام، كما يرد في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

ولجنة بناء السلام قائمة منذ ٣ سنوات. وهي فريدة في هيكل عضويتها، وفي إشراكها للمجتمع المدني ونهجها الخاص ببلد بعينه. وتكمن الإمكانية الاستراتيجية للجنة في قدرتها على حفز التنسيق وتعبئة الموارد وإبقاء الضوء مسلطا على البلدان الخارجة من الصراع وإسداء المشورة إلى كل أجهزة منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة. وكما اقترح الأمين العام، يود الاتحاد الأوروبي أن يرى مشورة اللجنة ينظر فيها بطريقة أكثر استباقا. واستعراض عام ٢٠١٠ سيوفر فرصة مهمة للتعلم من سنوات التشغيل الأولى ولإجراء التحسينات الملائمة. ومن الضروري أيضا الاستفادة من كامل إمكانات مكتب دعم بناء السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تحديد دور المكتب بوضوح.

يمثل الوصول إلى تمويل مرن وحسن التوقيت في أحيان كثيرة أحد التحديات الرئيسية للحفاظ على الزخم في عملية سلام عقب التوصل مباشرة لاتفاق سلام. والاتحاد الأوروبي يرحب بإقرار الأمين العام بالحاجة إلى تعزيز دور صندوق بناء السلام في المراحل المبكرة من بناء السلام. يجب أن نسعى باتجاه صندوق بناء سلام يُرسي نموذجا لتوفير نواة التمويل الأولي لسد الفجوة بين مرحلتي الصراع والإنعاش في وقت ربما لا تكون فيه آليات تمويل أخرى متاحة.

وعلى مرّ العقود الماضية، عزز الاتحاد الأوروبي تدريجيا قدراته على دعم جهود ضمان السلام في المناطق التي تمزقها الحرب في أنحاء العالم. والاتحاد الأوروبي، اليوم، أحد المساهمين الرئيسيين في أنشطة بناء السلام، ويعمل عن قرب مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وأطراف فاعلة أخرى في تلك الجهود. والتعزيز المتواصل لتلك الشراكات، خاصة مع الأمم المتحدة، أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي.

ويقدم تقرير الأمين العام توصيات كثيرة مفيدة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على بناء السلام. ويتفق تماما مع جهود الأمين العام التي تحظى بالتقدير لتعزيز الاتساق الكامل والفعالية والمساءلة الكاملتين لعمليات الأمم المتحدة في الميدان. والاتحاد الأوروبي ملتزم بدعم جدول الأعمال هذا من أجل التغيير في كل المحافل الحكومية الدولية ذات الصلة وعلى المستوى الوطني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تنضم نيوزيلندا إلى الآخرين في توجيه الشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة الخاصة. ونشكر أيضا الأمين العام على تقريره (S/2009/304) عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع – وهو تقرير يؤكد الدور المهم للأمم المتحدة في معالجة الفجوات الكثيرة في الاستجابة الدولية لحالات الصراع.

يركز التقرير عن حق على الفترة الحاسمة التي تعقب الصراع مباشرة، حيث يجب الشروع في دورات مؤاتية وتفعيلها لإرساء أسس سلام دائم. لكننا فشلنا في أحيان كثيرة في ذلك، مع استئناف ٣٠ في المائة تقريبا من كل الصراعات التي انتهت بتسوية تفاوضية في غضون خمس سنوات.

الوقت مهم في الفترة التي تعقب الصراع مباشرة. والسلام الهش يمكن أن يتداعى بسرعة إذا لم تظهر عوائد السلام بسرعة. إن توفر أفرقة الخبراء التي يمكنها الانتشار وبدء العمل في غضون فترة قصيرة جدا هو جسر مهم من أجل استجابة أكمل وأفضل تنسيقا.

إن وتيرة نشر بعثات مثل العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، حيث لم يشغل سوى أقل من ٣٥ في المائة من الوظائف المدنية الدولية بعد عام من إنشائها، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى

وتشاد، التي كان لديها شواغر بنسبة ٩١ في المائة في عامها الأول، هو مصدر قلق بالغ. تلك أرقام ضخمة ومحبطة. وهي تساعد في تبرير الحاجة إلى قدرة احتياطية مدنية ولإصلاح إدارة الموارد البشرية في الأمم المتحدة.

ويسعدنا أن التقرير أقر أيضا بأن الأمم المتحدة يجب أن تحسن تنسيقها، سواء داخليا أو مع الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية. يجب أن يدعم الإنجاز كفلسفة واحدة جهود الأمم المتحدة لبناء السلام، مثلما يجب أن يدعم جهودها في أي ميدان آخر. ويحتاج قادة الأمم المتحدة على المستوى القطري – الناس على الأرض – إلى مزيد من السلطات والدعم من المقر لتحقيق أهدافهم العاجلة والملحّة وإن كان بدرجات متفاوتة. إن منح معينين أكفاء، لهم سلطات محددة بدقة حرية التصرف بسرعة وحسم قد ينقذ أرواحا ويوفر وقتا ويوفر بنية تحتية ومؤسسات لازمة لعملية بناء السلام.

ويقر التقرير أيضا بالحاجة إلى تقييمات سريعة لتحديد القدرة القائمة والمطالب العاجلة من الدعم الخارجي. ولا ينبغي أن يكون تطوير القدرة، حيثما يلزم، جزءا من استراتيجية للخروج، بل يتعين أن يبدأ فورا.

ونيوزيلندا تتابع عمل لجنة بناء السلام باهتمام كبير. إن تشكيلها وأهدافها وأساليب عملها يبشر بالكثير. لكننا رغم ذلك، لم نر بعد نتائج ملموسة. لذلك، نرحب بدراسة الأمين العام للكيفية التي يمكن بها أن تحقق إمكاناتها على نحو أفضل، بما في ذلك توزيع مواردها وزيادة الاتساق.

وتؤيد نيوزيلندا اتباع نهج متكامل في التصدي لأسباب الصراع الكامنة، بمشاركة الأطراف الفاعلة الأمنية والدبلوماسية والإنمائية والمحلية. ونشيد بالتقرير لتأكيده أهمية السياق الوطني في وضع استراتيجية لبناء السلام.

ونيوزيلندا مساهم كبير في أنشطة بناء السلام التي أحدثت أثرا ملموسا على الأرض. وتعزز بعثة المساعدة الإقليمية في جزر سليمان الاستقرار والأمن والرخاء في الأجل الطويل عن طريق دعم تحسين سيادة القانون وحكومة أكثر فعالية ومساءلة وديمقراطية وتعزيز النمو الاقتصادي وتقديم خدمات عامة أفضل. ونتبنى أيضا نهجا متكاملا لحكومة بأكملها في ما يتعلق بمساهمتنا في تيمور – ليشتي وأفغانستان.

لقد أصبحت صورة أصحاب الخوذ الزرقاء وهم يفصلون بين الأطراف المتحاربة في السابق إحدى نجاحات المنظمة. لكن فوائد حفظ السلام ووقف إطلاق النار والهدنة يمكن أن تتلاشى بسرعة بدون المرحلة التالية، أي مرحلة بناء السلام، التي تجعل السلام في الأجل القصير مستداما بتعزيز الديمقراطية والقيادة والعدالة والمصالحة وحقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونيوزيلندا ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرها لكفالة حلول أكثر دواما لمنع نشوب الصراعات في المستقبل. ويجب أن تبقى الأمم المتحدة ملتزمة ببناء السلام قدر التزامها بحفظ السلام. فأحدهما مهم على الفور لإنهاء الصراع وإنقاذ الأرواح، والثاني لازم تماما لمنع استئناف الصراع ولإعادة بناء الحياة والمجتمعات. لن يحكم التاريخ على الكيفية التي حققنا بها الأول فحسب، لكن أيضا على الكيفية التي حفظنا بها الثاني.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم جزيل الشكر، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم بشأن هذا الموضوع المهم للغاية.

ترحب أستراليا بتقرير الأمين العام (S/2009/304) شأنها في ذلك شأن الآخرين اليوم. إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع تحد رئيسي في عصرنا. وقيادة الأمين العام مهمة لدفع جهود الأمم المتحدة قدما للتصدي لهذا التحدي. ويوفر تقريره التوجيه لجهودنا لتحسين استجابتنا عقب انتهاء الصراع مباشرة.

إننا نؤيد تأييدا كاملا المبدأ القائل إن المسؤولية عن بناء السلام بعد الصراع تقع على عاتق حكومة البلد المتضرر. ويجب أن تكون هناك ملكية محلية لجميع الجهود. وفي الوقت ذاته – وهذا ليس تناقضا – فإن وجود قيادة للأمم المتحدة على الأرض أقوى وأفضل موارد سيسفر عن نتائج أفضل للبلد الشريك. وبغية تحسين التحليل والتخطيط والتنسيق على سبيل المثال، ينبغي تعزيز دور مكتب المنسق المقيم. ونرحب أيضا بالاعتراف بأنه ينبغي بموازاة ذلك أن تزيد مساءلة القيادة الأقدم للأمم المتحدة.

ويتعين أن ندرك أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية وأن نكفل نهجا متكاملا في ما بين مختلف عناصر بعثة ما. ونقول إن أهمية العلاقات الفعالة بين الشرطة المدنية والشرطة العسكرية تشغل مكانا رئيسيا للذين يقومون بأدوار قيادية في البعثات وأيضا في تدريب وتجهيز المدنيين الذين تم نشرهم.

ونرحب باعتراف التقرير بدور السلطات المحلية والتقليدية والمجتمع المدني في الانتعاش والتنمية. وخبرة أستراليا في منطقة المحيط الهادئ على غرار نيوزيلندا أظهرت أهمية دعم القيادة التقليدية – بما فيها مَن هُم خارج أجهزة الدولة الرسمية – في جهود الانتعاش.

ونرحب كذلك بتشديد التقرير على احتياجات النساء والفتيات. والفترة التي تلي مباشرة الصراع توفر فرصة لتوطيد قيادة جديدة وأدوار وظيفية يمكن أن تكون شغلتها نساء خلال فترة الصراع.

ومن حيث البنيان الدولي، ترحب أستراليا بإطار التعاون المعزز الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا بين البنك الدولي والأمم المتحدة.

وبالنسبة إلى القدرات المدنية الممكن نشرها، نحن في أستراليا نعمل على تطوير هذه القدرة. وإننا نتطلع إلى التعاون مع الأمم المتحدة وآخرين في إجراء مراجعة شاملة لكيفية توسيع وتعميق مجموعة الخبراء المدنيين وتحسين العمل في ما بينهم.

وفي الختام، أود أن أشكركم مجددا السيد الرئيس على فرصة المشاركة في هذه المناقشة، وأن أؤكد من جديد امتناننا للأمين العام على التقرير الهام الذي أصدره والآراء القيّمة التي شاطرها معنا، وأخيرا، أن أبرز استعدادنا لمواصلة العمل بغية تحسين جميع جهودنا في هذا المجال.

السيد غوتييريز رينل (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في البداية أن أبرز حقيقة أن مجلس الأمن حدد تاريخ هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام عقب الصراع بُعيد تقديم تقرير الأمين العام مؤخرا عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع (A/2009/304) في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، ولا سيما بُعيد انتهاء المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها على التنمية.

إن هذا التوقيت هام لأن بيرو تعتقد أنه في السياق الراهن للأزمة المالية، يجب أن نبذل جهودا لمنع عمليات بناء السلام من أن تتعرض للضرر. وعلينا أن نفعل كل ما نستطيع لكفالة الحفاظ على عمليات الانتعاش المبكر في الدول الخارجة من الصراع بل وتعزيزها في سياق هذه الأزمة. والمعروف جيدا أن هذه العمليات تواجه مجموعة من المشاكل التي تعيق تنفيذها من قبيل عدم وجود بنية تحتية في البلدان المستفيدة من التعاون، وعدم وجود موظفين مدربين

للتعاون بسبب ظروف العمل والظروف الأمنية التي تهيئها البلدان بعد الصراع، فضلا عن التوزيع البطيء للأموال.

ومن هذا المنظور، يعتبر وفدي أن هناك عددا من الخطوات المباشرة ينبغي اتخاذها لتعزيز عمليات بناء السلام الراهنة. وتشمل هذه الخطوات إيلاء الأولوية لتحسين القدرة المؤسسية للحكومات. وهذا أمر أساسي لأن الأطراف الوطنية هي الأطراف الحقيقية في تطوير العمل المتعلق بعمليات بناء السلام وتنفيذها.

وبالنسبة إلى طبيعة الصراعات ذاتها، ورغم بعض أوجه الشبه في العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تلاحظ في بعضها، فإن كل صراع له ديناميته الداخلية والخارجية الخاصة به فضلا عما لديه من عوامل عرقية أو قبلية أو دستورية أو تاريخية. وهذا يعني أنه لا توجد حالتان أو مجموعتان من الأطراف متشابهتين – ومثل ذلك عمليات بناء السلام وما تتصف به من تعقيد وحساسية كبيرة في إدارة استراتيجياتها وصوغها.

لذلك، فإن هذه العمليات تتطلب خططا لتحسين قسمة العمل بغية تعزيز الإدارة الفعالة في تنفيذ المشاريع، وانخراطا أكبر من النساء بوصفهن أطرافا هامة في أية عملية، وعاملا في صنع القرار ضمن هياكل منظمات التعاون بهدف كفالة تنفيذ المشاريع بفعالية أفضل.

ومن شأن هذه التدابير الواضحة والملموسة أن تعزز القدرات الإدارية لكل الأطراف المعنية بعمليات بناء السلام. ومن شأنها بصورة خاصة أن تساعد على تحقيق هدف هو جزء لا يتجزأ من عمليات بناء السلام: تعزيز مؤسسات الدولة. ومثلما نرى، إنها عملية ذات وجهين لعملة واحدة وهناك بالتالي ترابط في ما بينها. لذلك، ينبغي توجيه العمل صوب تعزيز عملية بناء السلام وعملية بناء الدولة على حد سواء، ليس بالتزامن فحسب وإنما بالتوازي أيضا.

والمهم في هذه الممارسة، على ضوء التصور الوارد في تقرير الأمين العام، اتخاذ سلسلة من الإجراءات لتجسير الفجوة الاستراتيجية بفعالية بين القدرات المؤسسية الضعيفة والتمويل المتأخر للمشاريع، بدون إهمال العمل في ثلاثة مجالات لها تأثير مباشر على عمليتي بناء السلام وبناء الدولة، الحوكمة والأمن والتنمية – مع السعي إلى إقامة توازن عادل يتجنب تفضيل مجال على الآخر.

وفي ما يتعلق بالتعاون الدولي، يعتقد وفدي أنه على سبيل الأولوية ينبغي توجيهه صوب تعزيز النظام السياسي، وتسوية الصراعات وتدريب أفرقة المدنيين، ووضع وتنفيذ مشاريع ذات تأثير اجتماعي سريع، وهو أمر هام لكسب الدعم من السكان المحليين. وتحقيقا لذلك، فإن المؤسسات المالية، بما فيها البنك الدولي بصفة خاصة، هي حلفاء طبيعيون في جهود بناء السلام وضروريين لنجاحها.

إن كل هذا ينطوي على التزام متوسط وبعيد المدى بمشاركة المجتمع الدولي والموافقة الكاملة للدولة المعنية. قد يطول الأمر عدة سنوات في بعض المجالات ذات الأولوية وقد يطول أكثر في بعض الحالات الأخرى. وتحقيقا لذلك، المطلوب رؤيا استراتيجية لعملية بناء السلام. ومن الضروري بالتالي بناء تحالف بين القوى السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في الدولة والأطراف الدولية ذات الصلة.

وينبغي التوضيح للمجتمع المعني بعملية بناء السلام أن التعاون الدولي يرمي إلى تعزيز ممارسة سيادته مع الاحترام الكامل للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بيد أن هذا التعاون له إطار زمني ويجب أن يتبع جدول أعمال ذا أهداف واضحة محددة وأهداف معينة تكفل قابلية تطبيقه.

وأود أن أختتم بإبراز العمل الهام الذي أنجزته حتى الآن لجنة بناء السلام، وبالتأكيد مجددا على دعم بيرو البنّاء لقيادة الأمم المتحدة واللجنة في العمل المنجز في عمليات بناء

السلام، وبالتشديد على كامل استعداد بلدي للإسهام في هذه الجهود بشكل قاطع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لوليشكي (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن المناقشة التي تجري في مجلس الأمن اليوم بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع تتسم بأهمية كبيرة؛ كما أن موضوع المناقشة يستوجب المتابعة ومزيدا من العمل الشامل. إنه أمر له دلالاته، سيدي، أن تتم تلك المناقشة إبّان رئاسة ابن بار من أبناء قارتنا أفريقيا، تلك القارة التي تظل صاحبة مصلحة في جهود بناء السلام الدولية.

يحتوي التقرير الذي أصدره الأمين العام حديثا (S/2009/304) على تأملات وتحليل واستشراف للمستقبل لمعرفة كيفية ملء الثغرات وجعل جهود الأمم المتحدة أكثر فعالية وأكثر تواؤما مع احتياجات البلدان المتأثرة بالتراعات. دعوني استخلص من هذا التقرير الثر أربعة عوامل جوهرية تكتسي، من وجهة نظر وفدي، أهمية عظيمة.

أولا، ينبغي إطلاق جهود بناء السلام منذ لحظة التوقيع على اتفاق السلام، وإدماج تلك الجهود في تنفيذ عمليات حفظ السلام. ومن شأن توجّه مثل هذا أن يساعد المجتمع الدولي على الاستجابة في الوقت المناسب للمتطلبات ذات الأولوية للبلدان الخارجة من التراعات، ومساعدة تلك البلدان على تنفيذ اتفاقات السلام التي وقّعتها، والاستفادة من مكاسب السلام لتهدئة السكان وإعادة الثقة فيما بينهم.

ثانيا، الملكية الوطنية - بمشاركة الحكومة والمجتمع المدني معا - لعملية بناء السلام أمر بالغ الأهمية، فحينما تكون حكومة ما، أو سلطات بلد من البلدان الخارجة من التراعات، مسؤولة في المقام الأول عن عملية صياغة وتنفيذ استراتيجيات بناء السلام، تصبح شريكا في تلك العملية وتتحمل مسؤولية نجاحها أو فشلها. بيد أن الملكية الوطنية وحدها، رغم أهميتها، لا تكفي، فهناك أيضا حاجة لمساهمة المجتمع الدولي، بما فيه المؤسسات المالية الدولية من خلال المساعدة المالية والفنية وبناء القدرات.

ثالثا، ثمة حاجة لتوفير تمويل مرن وعاجل وقابل للتنبؤ به لأغراض تنفيذ استراتيجيات بناء السلام. وفي هذا السياق، نأمل أن يكون الاستعراض الذي تم حديثا لاختصاصات صندوق بناء السلام عاملا في ضمان المرونة والسرعة في سداد المبالغ المُتعهد بها، وكذلك حسن استغلال تلك الموارد.

رابعا، تحتاج أنشطة المجتمع الدولي الميدانية إلى التماسك والتنسيق بحيث تحدث الأثر المطلوب. وفي هذا الصدد، فإن الكفاءات والخبرات التي اكتسبتها الأمم المتحدة تؤهل المنظمة لتولي الدور القيادي في توجيه الجهود الدولية على نحو يتجاوب مع احتياجات المجتمع ذي الصلة.

كنت قد ذكرت آنفا بأنني سأتطرق لأربعة عوامل هامة، إلا أن عاملا خامسا يفرض نفسه وهو دور الجهات الفاعلة الإقليمية في خلق الظروف المواتية لبناء السلام في البلدان الخارجة من التراعات. وأنت، سيدي الرئيس، تعرف عن كثب مدى أهمية مساهمات دول الجوار والمجموعات الإقليمية في هذا المجال. وتدل التجربة على أن مساهمات دول الجوار والمجموعات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يتوقف على نجاح أو فشل جهود بناء السلام. ونظرا للأهمية الخاصة التي تتسم بها مثل هذه المساهمات من الجهات الفاعلة الإقليمية، يجدر إشراك تلك الجهات على نحو بنّاء لإرساء قواعد السلام والاستقرار والتعاون الإقليمي.

يشدد تقرير الأمين العام، وهو في ذلك محق، على أهمية الانتعاش الاقتصادي الذي يجب إدماجه في بقية مهام بناء

السلام، مثل إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، وتوطيد سلطة الدولة والعدالة الانتقالية.

وختاما، أود أن أؤكد على أهمية دور لجنة بناء السلام. لقد شاركت في أعمالها لما يقرب من ثمانية أشهر استطعت خلالها أن ألمس العمل الهائل الذي تقوم به. إنها تتسم بالبراغماتية وتقدم مساعدات ثمينة للبلدان المعنية، وقد لعبت منذ بدء عملها دورا بالغ الأهمية في صياغة استراتيجيات متكاملة لبناء السلام، متبنية في ذلك نهجا مخصصا للبلد المعني المدرج على جدول أعمالها، والترويج لاستراتيجيات متكاملة وحشد الموارد. ينبغي تعزيز دور لجنة بناء السلام وإدماجه على نحو أفضل في هيكل منظومة الأمم المتحدة وشركائها عن طريق تفاعل منتظم وتعاون مثمر بين اللجنة ومجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد ماتوسيك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أضم صوتي إلى من سبقوني من الزملاء لأشكر الأمين العام على تقريره القيّم (S/2009/304) الذي جاء في أوانه. كما أشكر السفير مونيوز، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطته الجامعة.

تؤيد ألمانيا تأييدا مطلقا بيان رئاسة الاتحاد الأوروبي الذي سيدلى به لاحقا ممثل السويد، ونتفق مع ما ورد فيه من تحليل لتحديات بناء السلام.

يواجه المجتمع الدولي اليوم، أكثر من أي وقت مضى، التحدي المتمثل في تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من النزاع فيما تشق طريقها للعودة نحو السلام والاستقرار المستدامين. ومن العبارات المألوفة أن كسب معركة السلام لا يكاد يقل صعوبة عن كسب الحرب؛ ولعل حجم التحدي يتضح بجلاء من حقيقة أن ٣٠ في المائة من تلك البلدان ترتد إلى حالة النزاع في ظرف خمسة أعوام من توقيع اتفاق السلام.

يشكل التقرير، بفضل التوصيات العديدة التي يتضمنها، خارطة طريق ممتازة لمتابعة المشوار. وأود هنا أن أركز مداخلتي على ثلاثة تحديات بالغة الأهمية.

الموضوع الأول هو الملكية الوطنية، وهي حقا مفتاح كل جهود بناء السلام. بيد أن تلك الملكية قد لا تكون أمرا بديهيا في الفترة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة، إذ أن القدرات الوطنية المتوفرة آنذاك غالبا ما تكون غير كافية لتمكين البلد المعني من ممارسة ملكيته للعملية بشكل كامل. من هنا تنبع الأهمية القصوى لتعزيز القدرة الوطنية على إعادة تأسيس المؤسسات الحكومية، واستعادة سيادة القانون، وتوفير الخدمات الأساسية، والاستجابة للمتطلبات الرئيسية الأخرى لبناء السلام. كذلك ينبغي تقديم الدعم للسلطات الوطنية في سعيها إلى صياغة استراتيجية مبكرة لتحديد الأولويات ومعالجة الأسباب التي أدت إلى النزاع في المقام الأول.

ثانيا، ثمة حاجة إلى قيادات رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة في الميدان، تتسم بالفعالية وخاضعة للمساءلة. ذلك شرط لازم لتحفيز المساعدة الدولية للوقوف خلف الاستراتيجية الوطنية المبكرة. وبهذه الطريقة، نكون قادرين على توفير دعم حسن التوقيت وقابل للتنبؤ. كما أن النهج المتسق والشامل الذي نسعى إلى تطبيقه يفترض بالضرورة توزيعا واضحا للمهام وللمسؤوليات بين الجهات الفاعلة المختلفة. وعلينا، بشكل خاص، أن نسعى جاهدين إلى تحقيق تنسيق وثيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي.

ختاما، هناك مسألة توقيت الدعم الدولي. إننا مطالبون بوضع أسس السلام الدائم والتنمية المستدامة على وجه السرعة وبكفاءة. ولبلوغ تلك الغاية، ينبغي أن تبدأ جهود بناء السلام بأسرع ما يمكن بعد انتهاء النزاع، بل بالتزامن مع جهود حفظ السلام متى ما كان ذلك ممكنا. وتوفر الاختصاصات الجديدة لصندوق بناء السلام تعزيزا

للفرص من أجل التمويل السريع والمرن لأنشطة بناء السلام في اللحظات الصعبة التي تلي الصراع مباشرة.

وألمانيا سوف تعزز بشكل خاص من قدراتها الوطنية للمساهمة في بعثات بناء السلام الدولية. وسوف نؤيد أيضا الجهود المبذولة في إطار الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لزيادة السرعة والكفاءة في استجاباتنا للنزاعات.

ونتطلع قُدُما إلى تعزيز دور لجنة بناء السلام في التصدي للتحديات التي أمامنا. والاستعراض الشامل في عام ٢٠١٠ سوف يوفِّر فرصة طيبة لمناقشة دور لجنة بناء السلام في المستقبل وأنشطتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل غواتيمالا.

السيد روزنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): سيدي، أود أن أبدأ كلمتي بالإعراض عن شكري لمنحي الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة والتي دعوتم إلى عقدها في وقت مناسب لبحث مسألة بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. وهذه المسألة مهمة بالنسبة لنا، في ضوء خبراتنا منذ توقيع اتفاقات السلام الخاصة بنا في عام ١٩٩٦، ومع الوجود الهام للأمم المتحدة. أود أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام، والسيد مكيشي من البنك الدولي والسفير خيرالدو مونيوس على بياناتهم، التي من دون شك سوف تثري هذه المناقشة.

ونرحب بتشديد الأمين العام في تقريره (S/2009/304) على أهمية الملكية الوطنية، وهي الفكرة الرئيسية في تقريره. وهذا الاعتراف في رأينا جوهري حيث أنه لا يمكن تنفيذ خطة سلام متينة ودائمة إلا إذا وجدت فيها الجهات الفاعلة الوطنية الرئيسية خطة للحل التوفيقي وتوافق في الآراء.

وفي الوقت نفسه، نجد من المجدي التزام منظومة الأمم المتحدة بالنهوض باستجابة متماسكة وكفؤة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن من المهم استغلال كامل إمكانية مكتب دعم بناء السلام، وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد أهمية التحديد الواضح للدور الذي يقوم به، مع الأخذ في الحسبان مبدأ التكاملية الذي يمكن أن يوفره لهيئات أخرى في الأمانة العامة.

ونعتقد أن من الواجب إيلاء نفس القدر من الاهتمام إلى ضرورة تماسك وتنسيق واستدامة الدعم الواسع المقدم من المانحين الثنائيين والمنظمات غير الحكومية، وفوق ذلك كله أن يكمل الجهود الرامية إلى بناء الثقة في عملية السلام، وهذا بشكل خاص هام جدا إذا كانت هناك حاجة إلى الحيلولة دون أن يفاقم هذا الدعم أسباب النزاع أو دون توليد مصادر جديدة للتوتر، كما حدث في بعض المناسبات في الماضي.

أما بشأن المقترح المتعلق بالمساعدة الدولية القابلة للتنبؤ، فنرحب بالتزام الأمين العام باستحداث أنظمة جديدة لتعيين الموظفين من المناطق المجاورة، أي من البلدان ذات الهياكل الاقتصادية - الاجتماعية والثقافية أو اللغوية المماثلة، أو البلدان التي تمر بعملية الانتقال بعد انتهاء النزاع.

ونقدِّر الأفكار التي طُرحت لتحسين القدرة على الانتشار السريع للموظفين، على الرغم من أن هذا الاقتراح يبدو معقدا لنا بسبب التكاليف التي سينطوي عليها من حيث الإبقاء على موظفين فنيين احتياطيين بصورة دائمة، خاصة بالنسبة للبلدان النامية. ونثق بأن الاستعراض المقترح والمعلومات التي قدمها الأمين العام على أساس أحكام قراري الجمعية العامة ذات الصلة ٦١/٢٧٩ و ٦٣/٢٨٠، سوف تتضمن آليات أكثر مرونة وسوف تمكِّن من الاعتماد على قدرة الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية.

ويـذكّرنا تقريـر الأمـين العـام بأهميـة الاسـتجابة والتنسيق والمرونة ومدى تحمُّل المخاطر في الآليات المالية لقدرة النظام على الاستجابة المناسبة. أما إنشاء صناديق استئمانية متعددة المانحين وغيرها من آليات التمويل المشترك لبلد ما، فيبدو لنا أنه تدبير لا يفي بالمتطلبات. ولكن سنظل قلقين إزاء الاتجاه بتحويل الأموال المخصصة للتمويل العادي، وهو اختلال نعتقد أنه السبب الرئيسي في عدم التماسك في منظومة الأمم المتحدة.

أما فيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام، فنحن مهتمون بأن نرى مقترحات الأمين العام بشأن الاستمرار في تحسين وظيفتها الاستشارية، تصبح منتدى للمناقشة بشأن فعالية المساعدة والمساءلة المتبادلة. والاستعراض المتوخى في عام ٢٠١٠ يوفِّر لنا فرصة هامة لتعلُّم الدروس من تجارب السنوات الخمس الأولى واتخاذ قرارات بشأن إدخال التحسينات اللازمة عليها.

ونرحب بإشارة التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من أننا نرى أنه يقتصر على مسألة تمويل التنمية. وهذا يتجاهل أحد الوظائف الرئيسية لذلك الجهاز، ألا وهي تنسيق أنشطة الوكالات المتخصصة وتقديم التوصيات إليها، وخاصة في مجال القطاع الإنساني والأنشطة العملياتية.

وأخيرا أود أن أتطرق إلى مسألة وثيقة الصلة بمناقشاتنا اليوم ولكن لم تشملها ملاحظات الأمين العام، وهي بالتحديد الرغبة في البدء بأعمال بناء السلام في البلدان التي لا تزال في حالة نزاع، مع الأخذ في الحسبان أهمية التنسيق الفعَّال وتعبئة الموارد ابتداء من مرحلة حفظ السلام حتى مرحلة بناء السلام.

الرئيس: أعطي الكلمة لممثل البرازيل.

السيد دنلوب (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على منحي الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة المفتوحة بشأن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع. ويعرب وفدي عن تقديره للإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح السفير خيرالدو مونيوس، رئيس لجنة بناء السلام. ونشكر ممثل البنك الدولي على بيانه.

ترحب البرازيل بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304). إنه يوفر بُعد نظر قيِّم عن كيفية تحسين فعالية الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء التراع. أود بشكل خاص أن أعلِّق على ستة جوانب وردت في التقرير.

أولا، نقدر التأكيد الشديد للتقرير على ملكية البلد. وهذا المبدأ ينبغي أن يكون شرطا لا بد منه لأي استراتيجية توضع لبناء السلام. ومهما يكن من أمر، فإن ملكية البلد تنطوي على تحديات هائلة. فكثيرا ما تفتقر الحكومات إلى الموارد البشرية والمادية اللازمة للاضطلاع بالمهام الأساسية. ولكن ليست هناك طُرق مختصرة لذلك، وينبغي ألا ندخر جهدا في تقوية القدرة المحلية لكي يتمكن البلد المعني من شق طريقه نحو السلام والتنمية.

ثانيا، يسلّم التقرير عن حق بأهمية الأطراف الفاعلة الإقليمية في بناء السلام. فبلدان المنطقة عادة ما تتشاطر القيم اللغوية والثقافية، وفي كثير من الأحيان يكون لديها سياقات سياسية واقتصادية متشابهة. وهي لذلك مهيأة جيدا لتقديم المساعدة. كذلك، يجب عدم الاستهانة بما يساهم به الجنوب العالمي. فالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بناء السلام بعد انتهاء الصراع يوفر طرقا واعدة لم تستكشف بالكامل حتى الآن.

وعلى ضوء هذا الفهم، ينبغي أن ننظر في مقترحات الأمين العام من أجل تأمين قيادة في حينها وكافية في الميدان. ومن شأن آليات احتياطية من القدرات المدنية أن تستفيد من مساهمة الأطراف الفاعلة الإقليمية والبلدان النامية. وينبغي لولايتها أن تتضمن، أولا وقبل كل شيء، الدعم للمؤسسات المحلية. وكما يشير التقرير أيضا، لا ينبغي لتلك الآلية أن تحل مكان الجهود الجارية لتحسين عمليات التوظيف وإدارة الموارد البشرية.

ثالثا، لاحظ الأمين العام وجود أولويات متكررة ينبغي أخذها في الاعتبار في عملية بناء السلام. وهذه تشمل طائفة واسعة من المجالات، من استعادة الوظائف الأساسية للدولة إلى تعزيز الانتعاش الاقتصادي. وتحديد الأولويات التي تأتي في مقدمة ما عداها أمر ضروري بالفعل. بيد أن بناء السلام مشروع متعدد الأبعاد. والأولويات تتطرق بالضرورة إلى مجالات مختلفة، وخاصة في ميادين الأمن والتنمية التي لا غنى فيها عن اتخاذ إجراءات منسقة ومتزامنة. صحيح أن انعدام الأمن يعرقل التنمية الاقتصادية. لكن من الصحيح أيضا أن السلام لا يمكن أن يستتب وسط البؤس واليأس.

رابعا، إننا نتفق تماما على أن التمويل هو العمود الفقري لبناء السلام. وأي استراتيجية مهما كانت متقدمة وإبداعية، لن تعمر طويلا في غياب التمويل الكافي. ولهذا السبب، فإننا نؤيد نداء الأمين العام لوضع خطط تمويل إبداعية وأكثر مرونة، وأن تكون مصممة وفقا لخصائص بناء السلام. إن صندوق بناء السلام كان وسيظل مفيدا للغاية في ظل مبادئه التوجيهية الجديدة. بيد أن ما يتوخى منه هو أن يكون أداة تحفيز تحتاج إلى تمويل مكمل من مصادر أخرى على أساس موثوق به ومستمر.

خامسا، إننا نشيد بتركيز التقرير على الفترة التي تعقب الصراع مباشرة. فعوائد السلام يجب أن يراها الناس في أسرع وقت ممكن. والتعافي المبكر يحول دون الدخول في دوامة عدم الاستقرار التي تزيد من صعوبة الوضع وتؤدي إلى تجدد الصراع. وتعتقد البرازيل أن لجنة بناء السلام يمكنها أيضا أن تؤدي دورا هاما في البلدان في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع إذا ما طلبت حكوماتها ذلك.

ولكن، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن بلدانا عديدة هدأت فيها حدة الصراع منذ سنوات، إلا أنها تعاني إما من إرهاق المانحين، أو ما هو أسوأ، لم تتمكن إطلاقا من الحصول على مساعدة دولية مستدامة. وهذا هو الحال في غينيا - بيساو وبلدان أخرى مدرجة حاليا في جدول أعمال لجنة بناء السلام. إن مساهمة اللجنة في تلك الحالات قيمة تماما، لا سيما فيما يتعلق بشحذ الاهتمام الدولي وتعبئة الموارد.

إننا نأمل، وهذه هي النقطة السادسة والأخيرة، أن تكون توصيات الأمين العام إلى لجنة بناء السلام أساسا صالحا لحوار شامل حول طريقة تعزيز عمل اللجنة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص إلى سبل تبسيط عمل اللجنة في منظومة الأمم المتحدة وتعزيز التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وستكون عملية الاستعراض في عام ٢٠١٠ فرصة ذهبية لمعالجة هذه المسألة وغيرها من المسائل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد دافيس (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، سنحت لي فرصة تهنئتكم على توليكم الرئاسة عندما خاطبت هذه الهيئة خلال الجلسة بشأن الحالة في سيراليون فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة لسيراليون. واسمحوا لي مرة أخرى، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على تولي رئاسة

مجلس الأمن وأن أعرب عن خالص امتنان وفد بلدي لدعوتنا للاشتراك في هذه المناقشة.

كما أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره الشامل بشأن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع، المقدم بصفة مشتركة إلى مجلس الأمن والجمعية العامة (S/2009/304). وأود كذلك أن أشكر رئيس لجنة بناء السلام وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي على عرضيهما القيمين صباح اليوم.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام لتعبئة الموارد من المجتمع الدولي وتقديم المشورة واقتراح استراتيجيات التعافي ما بعد انتهاء الصراع، مع تركيز خاص على بناء السلام، وبناء المؤسسات، والتنمية المستدامة في البلدان الخارجة من الصراعات.

ومن أجل تحقيق تلك الأهداف، وضعت اللجنة نصب أعينها المقاصد التالية: أولا، اقتراح استراتيجيات متكاملة لبناء السلام والتعافي بعد انتهاء الصراع؛ ثانيا، المساعدة على ضمان تمويل يمكن التنبؤ به لأنشطة الإنعاش المبكر والاستثمار المالي المستدام على المديين المتوسط والطويل؛ ثالثا، إطالة فترة الاهتمام من جانب المجتمع الدولي كي يشمل التعافي بعد انتهاء الصراع؛ رابعا، تطوير أفضل الممارسات بشأن القضايا التي تتطلب تعاونا واسع النطاق فيما بين الأطراف الفاعلة في الميادين السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية. ولذلك، فإن أي نظر في التقرير المقدم بالترادف إلى مجلس الأمن والجمعية العامة ينبغي أن يقاس على ضوء تلك البارامترات اللازمة، فيما يتصل بتحقيق أولويات البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام.

لقد انقضت أربع سنوات تطورت فيها بشكل جوهري، كما يبين التقرير المعروض علينا، الاستراتيجيات المتكاملة المقترحة لإعادة البناء والانتعاش بعد انتهاء الصراع وأفضل الممارسات المتعلقة بالمسائل التي تتطلب تعاونا واسع النطاق فيما بين الأطراف الفاعلة في المجالات السياسية والعسكرية والإنسانية والإنمائية. وتظل البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة موضع اهتمام المجتمع الدولي. ومن الأساسي للغاية المضي قدما بتلك الأهداف ونقلها إلى المستوى التالي للمساعدة على ضمان التمويل الذي يمكن التنبؤ به لأنشطة التعافي المبكر والاستثمارات المالية المستدامة على الأجلين المتوسط والطويل.

ويمثل بناء السلام آلية قوية لمنع نشوب الصراع سواء في المجتمعات التي عانت من صراع عنيف أو تلك التي على حافة الانزلاق إلى هاوية الصراع. بيد أن الدراسات كشفت عن أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي يميلان إلى استثمار موارد أكثر في حل الصراع وصنع السلام مما يستثمران في مجال الوقاية.

إن توطيد السلام في المجتمعات الخارجة من الصراع يتوقف كليا على الجهود المبذولة والمبادرات المتخذة لمعالجة المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع، وهي المرحلة التي يميزها الانسحاب الكامل لبقايا السلاح من المجتمعات، وإعادة إدماج المشردين داخليا واللاجئين والمقاتلين السابقين في المجتمع المدني، وتوفير الإغاثة. وهذا يأتي، في رأينا، على رأس المكونات الأساسية لتحقيق الاستقرار في حالات ما بعد انتهاء الصراع من أجل تمهيد الطريق لمختلف مبادرات الإصلاح ومبادرات الإنعاش الطويل الأمد.

ولا يغيب عن أذهاننا أن تلك العوامل، إن ظلت بدون معالجة، فإن احتمالات انزلاق المجتمعات في هاوية الصراع تظل ماثلة. وتجدر الملاحظة أيضا أن الدراسات قد بينت أن المجتمعات الخارجة من صراعات عنيفة تبقى معرضة بشدة للعودة إلى الأعمال القتالية في غضون الخمس إلى عشر سنوات الأولى بعد انتهاء الصراع. وعليه، فإن الإشراك

السريع والفعال للعناصر المذكورة آنفا قد يكون حاسم الأهمية لمستقبل الاستقرار والتعافي والتنمية المستدامة لتلك المجتمعات.

أما على الجبهة المحلية، فقد قطعت سيراليون شوطا كبيرا. ومنذ نهاية الحرب، عقدنا ثلاثة انتخابات، كان آخرها الانتخاب الذي جاء بحزب المعارضة، المؤتمر الشعبي العام، حزب الرئيس ايرنيست باي كوروما، إلى السلطة. وقمنا في الفترة الأخيرة بالاستعراض الفصلي لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ويجري تنسيق قيادة الجهات الفاعلة في الميدان بشكل جيد. ولقد تم تبسيط العديد من أطر عمل الاستراتيجية إلى درجة الصفر في خطة الرئيس إيرنيست باي كوروما للتغيير. وتم في الآونة الأخيرة إنجاز الجيل الثاني من استراتيجية الحد من الفقر والرؤية المشتركة لفريق الأمم المتحدة المتكامل بصفته آلية التنسيق للتعاون المشترك مع الحكومة.

لقد قامت الحكومة والممثل التنفيذي للأمين العام على وجه السرعة بمعالجة النكسة الأخيرة التي حدثت في منتصف آذار/مارس والتي اختبرت عزمنا على التعايش السلمي كدولة وذلك بتشجيع قيادتي الحزبين السياسيين الرئيسيين على تحمل المسؤولية عن الأعمال التي قام بها مؤيدوهما. ولقد أدى ذلك الجهد إلى وضع الحوار بين الأحزاب على المسار ثانية وعاد الوضع إلى طبيعته منذ ذلك الحين.

وكان الهدف من وراء الاجتماع الرفيع المستوى الذي استضيف بناء على طلب من رئيس الاجتماع المخصص لسيراليون، الممثل الدائم لكندا، السفير جون ماك كي، وحكومة سيراليون في ١٠ حزيران/يونيه هذا العام، المضي قدما بخطة بناء السلام في سيراليون وذلك بحشد الدعم لخطة الحكومة للتغيير والمرحلة الثانية من استراتيجية الحد من الفقر بالإعلان عن إنشاء صندوق إسئتماني للمانحين بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار لتنفيذ هذه الأطر الاستراتيجية. وتناشد الحكومة وتتطلع إلى استجابة ايجابية الآن وفي الاجتماع القادم للفريق الاستشاري المزمع عقده في لندن في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام.

وبالنيابة عن حكومة سيراليون، أود أن أسجل خالص امتناننا للمشاركة المستمرة من جانب الأمم المتحدة، وشركائنا الثنائيين والمجتمع الدولي فيما يخص سيراليون وعزمهم على تعزيز السلام والديمقراطية ووضع سيراليون على طريق التنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل أوروغواي.

السيد ألفاريز (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بداية، أن أهنئ المجلس على عقد هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع الهام. إن بناء السلام في أعقاب الصراع مباشرة مسألة هامة لضمان السلام والأمن وتهيئة الحد الأدنى من الظروف للتنمية البشرية للملايين من البشر الذين خرجوا من الصراع أو في طريقهم إلى الخروج منه، وأيضا لمنع نشوب هذه الصراعات من جديد.

وفي هذا الصدد، تود أوروغواي أن تنتهز هذه الفرصة لإبراز بعض الجوانب الهامة بشكل خاص عن التقرير الذي عرضه الأمين العام هذا الصباح (S/2009/304).

لعل أهم نقطة في هذا التقرير تتعلق بضرورة المزيد من التنسيق والاتساق في جهود بناء السلام داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. إن هذه النقطة، التي تلخصت في الحاجة إلى تناول هذه المسألة من وجهة نظر شاملة من شأنها أن تشمل المجالات الرئيسية المختلفة لإرساء الاستقرار في البلد والبدء في ترسيخ أقدامه عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هي نقطة حاسمة كي تكون جهود بناء السلام التي يبذلها المجتمع الدولي فعالة ومستدامة.

وفي هذا الصدد، نحن على قناعة بأن لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام أداة رئيسية لتحسين الوضع الحالي، ونأمل أن تخلق عملية الاستعراض في عام ٢٠١٠ المناخ الملائم لهذه الهيئة للمشاركة بشكل تام في مجال التنسيق.

وفي هذا المجال، اسمحوا لي أن أشدد على أن لجنة بناء السلام لجنة فريدة لأنها ربما تكون المحفل الحكومي الدولي الوحيد الذي يجمع البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو معا لمناقشة بناء السلام وإعادة الإعمار؛ وهي تربط الجوانب السياسية، مثل جوانب الأمن والتنمية؛ وتشارك بصورة وثيقة في البلدان المعنية؛ وتتمتع بمستوى من المشروعية ربما لا تتمتع به هيئة أخرى.

وفي الوقت ذاته، نتفق تماما مع عدد من المفاهيم التي أبرزها التقرير المذكور، مثل الحاجة إلى تعزيز الملكية الوطنية لإعطاء الأولوية لاحتياجات البلد نفسه، التي تسير جنبا إلى جنب مع تعزيز القدرة الوطنية من البداية.

وبالمثل، ندرك أن القضايا المتصلة بالأمن، التي لا غنى عنها بلا شك في توفير الحد الأدنى من الإطار الأمني، ليست سوى مجال واحد فقط اقترحته الأمانة العامة لتحقيق تقدم كبير في الأشهر القادمة. وإن دعم المؤسسات الحكومية التي تقوم بالمهام الأساسية، وإعادة إدماج العائدين، وخلق فرص العمل في وقت مبكر وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والجوانب المختلفة من الانتعاش الاقتصادي أنشطة تحظى بنفس القدر من الأولوية، وبدونها لا يستمر بناء السلام.

وكما ذكرنا في المناقشات المواضيعية السابقة، يبدو كذلك من الأهمية بمكان بالنسبة لنا أن تكون عمليات الحوار والسلام شاملة وتمثيلية، ونوافق على أنه يمكن للمنظمات الإقليمية أن تقوم بدور إيجابي في هذا الشأن.

ومن وجهة نظر بلد نام تعاون بشكل فعلي في حفظ السلام، وكذلك في أنشطة الانتعاش المبكرة، من خلال الموارد البشرية القيّمة بصورة أساسية، نقدر بشكل خاص التشديد على أن تستغل الأمم المتحدة بشكل أفضل القدرات في الجزء الجنوبي من العالم للإسهام في مهمة بناء السلام. وفي هذا الصدد، نأمل أن تتحقق الفكرة التي طرحها الأمين العام في التقرير لوضع نظم جديدة لتوعية الموظفين المؤهلين بصورة مناسبة من البلدان النامية. ولدى أوروغواي، إلى جانب بقية منطقتنا، موارد بشرية قيّمة للإسهام في مجالات بناء السلام المختلفة.

وهناك قضية أخرى تتصل نوعا ما بالجانب المذكور سابقا استرعت انتباهنا ولم يشملها تقرير الأمين العام بصورة ملائمة. إنها تتعلق بالدعم الذي يمكن أن يقدمه أفراد القوات العسكرية لعمليات حفظ السلام، وبالتحديد في الفترة المبكرة عندما يكون هناك انتقال إلى مرحلة بناء السلام، أو عندما تجري كلتا المهمتين بصورة متزامنة – مهمة حفظ السلام ومهمة بناء السلام.

لا ينبغي الانتقاص من الدور الذي يقوم به حفظة السلام بصفتهم بناة السلام في مرحلة مبكرة. وينبغي الاستفادة من الدعم الذي يقدمه هؤلاء الأفراد في المجالات الرئيسية، مثل توفير الأمن وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك مجالات مثل نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وكذلك إصلاح القطاع الأمني وحتى توسيع سلطة الدولة. ولا بد من أخذ الآثار الإيجابية للمشاريع ذات الأثر السريع في الاعتبار. فهناك أكثر من ١٠٠٠٠٠ امرأة ورجل ينتشرون في ١٦ بعثة يمكنهم تقديم إسهام هام في المراحل المبكرة من استعادة الاستقرار.

وفي الختام، كما هو واضح من التقرير ومن هذه المناقشة، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله

فيما يتعلق بآليات إدارة عمليات بناء السلام وتمويلها وتنسيقها. وهذا أمر طبيعي، إذا وضعنا في الاعتبار أن هذه المنظمة قد بذلت جهودا منتظمة ومؤسسية في هذا المجال لمدة قصيرة من الوقت فقط. ولهذا السبب، ترى أوروغواي أنه قد حان الوقت بالنسبة لنا جميعا لانتهاز هذه الفرصة لتجديد دعمنا للجنة بناء السلام ولاستغلال استعراض عام ٢٠١٠ القادم لتعزيزها وجعلها أيضاً أداة أكثر فعالية للمنظمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج.

السيد بريفيك (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): ترحب النرويج بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب الصراع مباشرة (S/2009/304). ونتفق تماما مع تشديد التقرير على الملكية الوطنية والحاجة إلى تلبية طلب البلدان تعزيز قدراتها الوطنية والمحلية. وللاضطلاع بهذا الدور، يجب أن يكون بمقدور فريق الأمم المتحدة القطري أن يستعين بالموظفين على نحو الاستعجال، ويكلفهم بمناصب مناسبة بدون الاضطرار إلى الخوض في قواعد إدارية ولوائح تنظيمية تستغرق وقتا طويلا. وبالتالي، تدعم النرويج توصية الأمين العام الدول الأعضاء بالموافقة على حزم إصلاح للموارد البشرية.

كما نرحب بمبادرة الأمين العام لإنشاء آلية رفيعة المستوى بمقر الأمم المتحدة لكفالة وجود أفرقة القيادة والدعم المناسبة في أبكر وقت ممكن.

وعلى الرغم مما اتسم به التقرير من شمول، فإن النرويج تحبذ لو أنه تضمن وصفا أكثر تفصيلا لأدوار مختلف الأطراف الفاعلة. ونعتقد أن عدم تحديد المسؤولية يؤدي إلى انعدام المساءلة. ونثق بأن العمل في هذا المجال سيتواصل في المستقبل.

وعلى الرغم من التقدم الهام المحرز في التخطيط الاستراتيجي الشامل، لا نزال نواجه تحديات جسام في محاولة للتنسيق بين الجهود الأمنية والسياسية والإنسانية والإنمائية في حالات ما بعد الصراع. ويتناول التقرير هذا المأزق الرئيسي بإشارته إلى أن فريق الأمم المتحدة القيادي الرفيع المستوى يتحمل المسؤولية عن كفالة التنسيق الاستراتيجي والربط بين الأطر ذات الصلة. وينبغي لجميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن تحسّن الحوار والتنسيق، ويتعين منحها الحوافز اللازمة لتفادي الازدواجية وعدم الفعالية والتأخير لدى بدء العمليات. وينبغي أن تضطلع الدول الأعضاء بدور ريادي في المطالبة بإجراء تلك التحسينات ودعمها.

وفي هذا الصدد، تشيد النرويج بما اتُخذ من خطوات لتحسين علاقة العمل بين الأمم المتحدة والبنك الدولي مع الاتفاق الإطاري للشراكة. ويكتسي هذا الأمر أهمية حيوية، ونأمل أنه سيحسن التنسيق الاستراتيجي والأثر الجماعي لجهود الأمم المتحدة والبنك الدولي في الميدان.

وينبغي أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور أكثر مركزية في كفالة أن يكون المجتمع الدولي شريكا يمكن أن تعول عليه الحكومات في حالات ما بعد الصراع بدرجة أكبر. ويجب تقوية دور لجنة بناء السلام في تعزيز قدر أكبر من الاتساق وأوجه التآزر بين مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة والشركاء الآخرين. ولا بد من توفير الموارد الكافية لمكتب دعم بناء السلام، بغية دعم لجنة بناء السلام وإدارة صندوق بناء السلام بصورة فعالة.

ومثلما ذُكر في التقرير، ينبغي أن يعزز صندوق بناء السلام تركيزه على الأنشطة الرئيسية لبناء السلام. وحتى الآن، دعم صندوق بناء السلام بصورة كبيرة أنشطة بناء السلام في المراحل اللاحقة بدلا من وضع نهج سريع ومرن

وقادر على تحمل المخاطر، يُوجَّه إلى المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع.

ويحدد تقرير الأمين العام خطة لتعزيز استجابة الأمم المتحدة خلال المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع، وتيسير استجابة أسرع وأكثر اتساقا من لدن المجتمع الدولي الأوسع. ويتطلب التنفيذ الناجح للخطة إبداء الإرادة السياسية، وتحديد الأولويات، ومواءمة التمويل من الدول الأعضاء. وأود أن أعرب مجددا عن التزام النرويج بتعزيز الآليات القائمة لبناء السلام، وتأييدنا للتوصيات الواردة في التقرير.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشكركم، سيدي، على عقد مناقشة اليوم. إننا نتناول موضوعا نرى أنه هام للغاية لعلَّة وجود الأمم المتحدة. وأرحب بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304)، الذي يشكل أساس مناقشة اليوم.

ويجمع التقرير عددا من الاستنتاجات والتوصيات الهامة. ومن أهمها ضرورة زيادة اتساق الانخراط الدولي وفعاليته خلال الفترة الوجيزة الفاصلة بين توقف الصراع وإطلاق عملية للسلام، والعملية الأكثر تعقيدا المتمثلة في كفالة إبقاء هذه العمليات على المسار الصحيح. ومن الواضح أن هناك مستويين من التدخل دعماً لعملية سلام. المستوى الأول على الصعيدين الوطني والمحلي، والثاني على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويجب أن تمضي العمليتان معا خطوة بخطوة.

وعلى الرغم من ذلك، هناك العديد من العناصر المفصَّلة التي تتطلب الاهتمام. وتشمل هذه العناصر ضرورة كفالة تركيز تدخلات الدعم الخارجية على تحقيق عائد للسلام، وتوسيع نطاق القدرات الوطنية، وضمان تعزيز القدرة الاقتصادية الأساسية، حتى يتسنى استخدام فائض اليد العاملة – لا سيما من الشباب – على نحو مفيد.

وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الإقرار بتعقيد سيناريوهات ما بعد انتهاء الصراع. فليس كل عمليات واتفاقات السلام يتناول الأسباب الكامنة للصراع. وبالمثل، ليست كل الأطراف الفاعلة بمنأى عن آثار قسوة الصراع. غير أنه ينبغي أن نعمل بواقعية مع الأطراف الفاعلة وفي ظل الظروف كما نجدها، وليس كما نريدها أن تكون. ومن هذا المنطلق، من المهم كفالة أن يكون تحديد الأولويات مسعى محليا. فمن غير العملي سياسيا ومن الخطير استراتيجيا أن يورط المجتمع الدولي نفسه في تحديد الأولويات الوطنية. ويتطلب السلام المستدام ملكية وطنية حقيقية للعملية، وليس عملية لا تُكفل مُلكيتها الوطنية إلا في أوقات الشدة.

وبالتالي، ينبغي تركيز جهود توطيد السلام منذ الوهلة الأولى على توسيع نطاق قدرات الحكومة الوطنية لتقديم الخدمات واختصاصها في ذلك. وما لم نفعل ذلك، فلن تكون هناك أي مُلكية وطنية للتنمية، وبدونهما، لن يكون هناك سلام مستدام. ويمكن لدول الجنوب أن تقدم إسهاما خاصا في هذا السياق، سواء فيما يتعلق بتوفير التدريب والخدمات أو توفير التكنولوجيات المناسبة. وينبغي زيادة استكشاف هذه الإمكانات.

وفي الوقت ذاته، ينبغي أيضا بذل المزيد من الجهود للمواءمة بين الجهود الوطنية والدولية في المحافل المتعددة الأطراف. فمن خلال تحسين المواءمة والتنسيق، يمكننا فعلا أن نقوم بتدخلات ونقدم إسهامات أكثر اتساقا في الميدان. ويتطلب هذا الأمر تحسين الاتساق الأفقي والرأسي. والمقصود بذلك أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهودا

أكثر اتساقا لإدماج جهود تكون متفاوتة أحيانا لدى تناول مواضيع شاملة في سياق بناء السلام. وكثيرا ما تميل جهود النوايا الحسنة التي تبذلها الأمم المتحدة إلى تعارض الأهداف، مما يقوض المجهود الجماعي.

وبالمثل، فإن التنسيق الرأسي مطلوب أيضا، لا سيما داخل الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، لكفالة اقتران تحديد هدف مشترك بوضع خريطة طريق واضحة لتحقيقه. كما يجب توسيع نطاق التنسيق والتشاور بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، لا سيما البنك الدولي.

ويقر التقرير على نحو واضح بوجوب أن تبذل الأمم المتحدة مزيدا من الجهود لتحسين فعاليتها، إن أرادت أن تضطلع بدور ريادي في عملية بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع. ومن الإيجابي بطبيعة الحال أن يقر التقرير بهذه النواقص. كما أنه من المهم أن التقرير يعترف بصورة ضمنية بأن سلطة دعوة جميع الأطراف الفاعلة إلى الاجتماع، التي تسهم بها الأمم المتحدة، غير كافية في حد ذاتها. وبالتالي، فإن الفرع ''خامسا'' من التقرير يتناول بإسهاب الوسائل التي يمكن بها للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الإسهام في العملية بشكل أكثر فعالية. وبطبيعة الحال، وكممارسين على أرض الواقع، يمكننا تقييم الأثر المحتمل لهذه التدابير بصورة أفضل، وربما في الوقت المناسب ستكون هناك حاجة إلى إصلاح أكثر عمقا.

وأود أن أختتم بياني بإبراز الحاجة إلى المزيد من الدراسة والمناقشة لمسألة بناء السلام المعقدة فيما بعد الصراع. ونحن بحاجة إلى أن نتمكن من وضع هذه المناقشة في إطار مفاهيمي يحاول الإجابة عن السؤال الأوسع المتعلق بأهداف ومبادئ المشاركة الدولية في تعزيز السلام فيما بعد الصراع. وهذه تشمل مسألة أين يقع الانتعاش المبكر ضمن السلسلة الأوسع لحفظ السلام وبناء السلام، وأين يبدأ الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام، ومن بناء السلام إلى توطيد السلام والتنمية.

ونحن أيضا بحاجة إلى سؤال أنفسنا كيف يمكن توسيع نطاق الاستثمار الدولي، في الإطار النقدي والإرادة السياسية على السواء، ليشمل دعم بناء السلام. وفي هذا السياق، هناك ضرورة واضحة لتوسيع دور لجنة بناء السلام ولتعميق علاقتها الاستراتيجية مع مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وأتطلع إلى مواصلة الحوار بشأن هذا الموضوع في هذا المحفل وغيره من محافل الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة تايلند.

السيدة شامنغوكول (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): بالنيابة عن حكومة وشعب تايلند، أود أن أهنئ بحرارة وفد أوغندا على توليه رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. وأود أيضا، سيدي، أن أعرب عن خالص تقديرنا لقيادتكم في عقد هذه المناقشة في مجلس الأمن التي جاءت في حينها بشأن مسألة بناء السلام فيما بعد الصراع التي تكتسي أهمية بالغة.

وأسوة بالوفود التي أخذت الكلمة من قبل، تشاطر حكومة تايلند التزام المجتمع الدولي بهذه المسألة الهامة وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء للمضي قدما بجدول الأعمال لمصلحة البشر على الأرض. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليتشاطر والمجلس آراءنا بخصوص هذه المسألة.

أولا، ترحب تايلند بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة إنتهاء النزاع (S/2009/304). وأود أن أشكر مكتب دعم بناء السلام على عمله الذي يستحق الثناء. ونتفق مع تشديد التقرير على العمل المبكر والملكية الوطنية في عملية بناء السلام. ويبرز

التقرير الفجوات الخطيرة في جهود بناء السلام ويقدم توصيات مفيدة بشأن الطرق والوسائل لتعزيز استجابة الأمم المتحدة وكذلك التعاون الدولي بشأن هذه المسألة.

ثانيا، تؤيد تايلند تعزيز قيادة الأمم المتحدة وتنسيقها فيما يتعلق ببناء السلام. وبوصفها أكبر منظمة حكومية دولية، ولديها وكالات متخصصة تمتد إلى مجموعة شاملة من المسائل وشراكة وثيقة مع العديد من منظمات المجتمع المدني في الميدان، نرى أن الأمم المتحدة في وضع فريد لجمع كل الجهات الفاعلة وضمان المزيد من التنسيق الفعال والمزيد من الاستجابة المتسقة على مستوى السياسات وفي الميدان دعما للأولويات والاستراتيجيات الوطنية للبلدان المعنية كافة. وبرؤية مشتركة وآلية تنسيق متسقة فيما بين وكالات الأمم المتحدة، والمانحين والجهات الفاعلة الأخرى ذات الصلة، سيكون هناك حظ أفضل لتحقيق الاحتياجات المحددة لبلدان بعينها واستغلال أفضل للموارد المحدودة.

ثالثا، ترى تايلند أنه ينبغي معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية بصورة متزامنة وإعطائها وزنا متساويا عند تحديد الأولويات لبناء السلام. والأمن والتنمية مسألتان مترابطتان ولا يمكن معالجة إحداهما بمعزل عن الأخرى. ومن الأهمية بمكان ألاّ يغيب عن بالنا أنه لا توجد حلول أو صيغ موحدة لإعادة بناء مجتمع عانى من الصراع. فكل حالة فريدة في حد ذاتها وأن الديناميات الخاصة بكل قضية، وكذلك المطالب والمصالح المتنافسة لجميع الأطراف المعنية في مجتمع محدد، ينبغي أخذها في الاعتبار بصورة كاملة عند وضع الأولويات والاستراتيجيات لبلد ما. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تكون العملية من الأسفل إلى الأعلى كيما تكون دائمة.

رابعا، لتعزيز الملكية الوطنية والسلام الدائم على المدى البعيد، ترى تايلند أنه ينبغي حشد الخبرات والموارد المحلية بالكامل، فيما ينبغي أيضا تعزيز القدرة لإدارة موارد البلد. وعندما يطلب من الخبراء الدوليين المشورة وتقديم الخدمات في الميدان، ينبغي أخذ التوازن والتمثيل الجغرافيين في الاعتبار. وفي بداية عملية لبناء السلام، ينبغي أن يكون أمام الجهات الفاعلة ذات الصلة هدف نهائي. ومن الأهمية بمكان أن نشدد على أن بناء السلام ليس عملية دائمة، بل بداية داعمة للسلام والتنمية المستدامين.

خامسا، تعتقد تايلند أنه يمكن للجهات الفاعلة الإقليمية أن تؤثر في عملية السلام وأن الانخراط مع هذه الأطراف الأساسية في جهود بناء السلام مسألة لا غنى عنها. ولذلك، نشجع على مشاورات أوثق وأكثر انتظاما، وأيضا على تبادل الخبرة بين الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين ذوي الصلة خلال عملية بناء السلام منذ بدايتها.

وندرك أيضا الإسهام الإيجابي المحتمل للتعاون بين بلدان الجنوب والشراكات الثلاثية الأطراف في مساعدة البلدان الخارجة من الصراع، مع الأخذ في الاعتبار الميزة النسبية لتبادل الخبرة بين البلدان النامية أو البلدان ذات الهياكل الاجتماعية والثقافية والسياسية المشابهة، وبدعم من مجتمع المانحين.

سادسا، تؤيد تايلند بقوة توصية الأمين العام بأنه يتعين على مجلس الأمن أن ينظر بشكل استباقي في كيفية استغلال مشورة لجنة بناء السلام بشكل أكثر فعالية في نظره في حالات ما بعد الصراع. ونؤيد رأي الأمين العام أيضا أنه بالنسبة للبلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، ينبغي أن ينظر إلى دور كل من المجلس واللجنة على أنه دور تكميلي ومتوازي، وليس متواترا بطريقة يمكن أن تنقص من دور اللجنة خلال المراحل المبكرة عندما يمكن أن تضيف قيمة كبيرة.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام تايلند الثابت ببناء السلام وتأييدنا القوي للنهج الكلي لمسألة السلام والأمن. ونعتقد أنه في عصر العولمة الحالي وتزايد التكافل، لا بد لنا أن نعالج الصراعات بصورة شاملة – في المراحل الأولى والنهائية على السواء. وينبغي أن ينظر دائما إلى منع نشوب الصراع وحفظ السلام وبناء السلام من كافة الجوانب. ونحن ملتزمون بدعم عمل الأمم المتحدة في هذا الشأن. ونتطلع إلى إجراء مشاورات بناءة تؤدي إلى استعراض ترتيبات لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٠ بغية تعزيز أسهامها في تحقيق بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

السيد هارون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي أوغندا رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. ونقدر الفرصة للمشاركة في هذه المناقشة لتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304).

ونشكر الأمين العام على تقريره الذي يتضمن تحليلا موضوعيا للتحديات والفرص لبناء السلام فيما بعد الصراع. وفي حين أن التحديات التي يعالجها التقرير قد لا تكون جديدة، فإن القيمة المضافة لهذا التقرير هي المنظور الجديد والزخم الذي يمكن أن يوفره بخصوص الطرق والوسائل لمعالجة هذه التحديات بطريقة أكثر فعالية وفي الوقت المناسب. وبناء على الخبرات السابقة، والاستعراض الدقيق للحقائق والتوقعات على أرض الواقع وعملية المشاورات الشاملة، نرى أن التقرير يضع خطة يمكن أن ترشد وأن توفر معلومات أفضل لإجراءاتنا الجماعية في المضي قدما باستجابة أكثر اتساقا وكفاءة ويمكن التنبؤ بها لمتطلبات بناء السلام للبلدان الخارجة من الصراع.

ولئن كان التقرير يركز على فترة العامين الأولين في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، يطيب لنا أن نلاحظ أنه يتناول طائفة عريضة من المسائل المتعلقة بالسياسات والأدوات العملية بطريقة تحافظ على المنظور الأوسع لبناء السلام في الأجل الطويل. ولكن نظرا لوجود خطر أكيد للسقوط في براثن الصراع مرة أخرى خلال الأعوام الخمسة الأولى، من المهم أن يكرس المجتمع الدولي اهتماما خاصا لأداء الأعمال على الوجه الصحيح عقب انتهاء الصراع مباشرة.

صحيح أن التحديات تكون هائلة في تلك الفترة، لكن آمال وتطلعات الناس المتضررين بالصراع تكون هائلة أيضا، حيث يبدون تصميما على اقتناص فرصة السلام وفتح صفحة جديدة لمستقبل أفضل وأكثر أمنا وازدهارا. وذلك ما يجب أن يحدث. فهؤلاء البشر هم الذين لديهم أكبر اهتمام ببناء السلام وأكبر مصلحة فيه. وبالتالي، من المنطقي تماما أن يتولوا قيادة العملية وملكيتها بصورة كاملة.

ولكن نظرا لأن البلدان الخارجة من الصراع تواجه حالات معقدة وهشة وتفتقر في الأغلب إلى القدرات والموارد اللازمة للتغلب على التحديات بمفردها، فإن من واجب المجتمع الدولي مساعدتها على وضع أسس السلام والتنمية المستدامين. وتلك الشراكة هي لب بناء السلام الناجح. وليس من المستغرب أن يكون تقرير الأمين العام مبنيا على تلك الركائز المحورية للملكية الوطنية إلى جانب الحكم الرشيد ونزاهة الغرض وصدقه، وهي أمور ضرورية. ويجب أن يشمل ذلك أيضا شراكة دولية ذات موارد كافية تتوفر لديها الرغبة في الفهم لا الهيمنة.

إن بناء السلام اليوم هو أحد ثوابت النهج الشامل لمنع الصراعات وحلها. وهو أحد المظاهر المباشرة للترابط بين السلام والتنمية. والمبادئ العامة لبناء السلام الفعال معروفة تماما. وكما لاحظ الأمين العام، فهي تستلزم رؤية

استراتيجية مشتركة مبنية على أولويات وطنية متفق عليها ومحددة بوضوح وعمل متسق ومتضافر تدعمه القدرة والموارد المطلوبة ويتواءم مع تلك الاستراتيجية.

ونعتقد أنه لكي ننجح، فإن ذلك المسعى يجب أن يكون البشر محوره وأن يتسم بالمسؤولية تجاه الاحتياجات والظروف المحددة وأن يستهدف تعزيز ثقتهم في عملية السلام ودعمهم لها. وينبغي مراعاة ذلك البعد الإنساني لبناء السلام في جميع الأهداف المحورية المتمثلة في إرساء السلام وتشجيع العمليات السياسية الشاملة والمصالحة وتقديم عوائد ملموسة ومبكرة للسلام وبناء القدرات الوطنية في مجالات الحكم والإنعاش الاقتصادي والتنمية.

وبينما يوجد قدر لا بأس به من التلاقي بين مبادئ بناء السلام وأهدافه، فإن التحدي الرئيسي يتمثل في وضعها موضع التنفيذ بالكامل. والاختبار الحقيقي لتقرير الأمين العام سيكون في تنفيذ توصياته. ويتطلب ذلك في المقام الأول توفر الإرادة والالتزام السياسيين، ليس لدى الجهات الوطنية الفاعلة وحدها ولكن أيضا لدى الشركاء الدوليين، بدعم وتنفيذ استراتيجية مشتركة وليست متباينة. وبينما يتعين على هؤلاء الشركاء إظهار المزيد من التفهم والمرونة للتوفيق بين دعمهم والأولويات الوطنية وإزالة المشروطيات، فإنه يتعين على الجهات الوطنية، من جانبها، أيضا أن ترسخ المسؤولية وقيم الحوكمة المطلوبة التي تتناسب مع الملكية وتزرع الثقة في نفوس جميع الشركاء.

والأمين العام محق في قوله – وهذا أمر مهم جدا – إن الاستثمار في بناء القدرات الوطنية ينبغي أن يكون جزءا من استراتيجية الدخول وليس من استراتيجية الخروج، وهي عبارة شهيرة الآن وتستخدم كثيرا. وينبغي أن تكون الأولوية لتحديد القدرات المدنية المتاحة على الصعيد الوطني والاستفادة منها وتسخيرها قبل اللجوء إلى الخبرات الإقليمية أو الدولية عند الاقتضاء. وأود الآن أن أذكر زملائي بما قاله السيد الإبراهيمي أمام هذا المجلس ذاته في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨.

> ”ينبغي أن يكون لدينا كل ما يمكن أن نحتاج إليه من الموظفين الدوليين لتنفيذ المهام المطلوبة، ولكن يجب ألا يكون هناك ولو موظف واحد زيادة عن العدد المطلوب. ينبغي أن يكون هدفنا في البعثة منذ البداية، على نحو انفرادي وجماعي، العمل على إنهاء عملنا في نهاية المطاف“. (*S/PV.5895*، ص ١٢ و ١٣)

غير أن الفجوة الأخطر توجد في التمويل والموارد. وسوف تتطلب مختلف التوصيات الواردة في التقرير، والتي تستهدف توليد تمويل سريع ومرن ويمكن التنبؤ به، تعاونا ودعما من قبل الدول الأعضاء، ولا سيما من المانحين، وكذلك تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية التي لم تكن مستعدة كثيرا لمساعدة هذه المؤسسة في الماضي والتي يتعين عليها إظهار المزيد من المرونة العملياتية في برامج المساعدة للبلدان الخارجة من الصراع، مراعاة لمحنتها وظروفها الخاصة.

وفيما يختص بتعزيز الملكية والقدرات الوطنية، فإن من الأهمية بمكان أيضا أن يقدم معظم التمويل كذلك عبر قنوات حكومية. ولكن سيكون من المنطقي جدا تكريس الاهتمام، منذ لحظة البداية، لحشد الموارد الدولية وبخاصة من خلال تحسين إدارة الموارد الطبيعية واستغلالها لصالح بلد ما وشعبه.

إن بناء السلام مهمة معقدة تتضمن جهودا موازية ومنسقة على الجبهات الأمنية والسياسية والإنسانية والإنمائية. والأمم المتحدة، بآلياتها وقدراتها وخبراتها الواسعة، في وضع

يؤهلها تماما لتنسيق وقيادة العمل الدولي في هذا المجال بدعم الشركاء الآخرين بالتأكيد، وبخاصة البنك الدولي.

ونحن نرحب بالتزام الأمين العام بتحسين جهود الأمم المتحدة لبناء السلام. ولجنة بناء السلام، بتكوينها الفريد وولايتها المحددة، لها دور محوري في تلك الجهود. وبالتالي، فإن تعزيز اللجنة واستغلال إمكاناتها بالكامل أمر ضروري في تحقيق أهداف الأمم المتحدة الخاصة ببناء السلام. ولضمان الاستجابات الفعالة عقب انتهاء الصراع مباشرة، سيكون من الأجدى إشراك لجنة بناء السلام منذ لحظة بدء مشاركة الأمم المتحدة، وبخاصة في الأماكن التي تنتشر فيها بعثات متكاملة لحفظ السلام. واللجنة لها أيضا دور حاسم في متابعة تقرير الأمين العام. وسيتطلب التنفيذ الكامل للقرار أيضا مشاركة وإسهام الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وختاما، أود أن أقول إن نجاح جهود بناء السلام سيقاس في نهاية المطاف بالفوائد والنتائج الملموسة على أرض الواقع، وليس بالمهارات التنظيمية التي يتعين علينا إظهارها هنا فحسب. ونأمل في أن تسهم هذه المناقشة، التي نعتبرها جزءا من العملية التي بدأت في لجنة بناء السلام في الأسبوع الماضي، في بلوغ نفس ذلك الهدف الموجود في صميم التقرير الممتاز للأمين العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنغلاديش.

السيدة جاهان (بنغلاديش) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في شكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المهمة بشأن بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وهي قضية تستحق اهتماما دوليا أكبر ولا سيما في سياق التحديات المعقدة والمتنوعة التي تواجهها البلدان الخارجة من الصراع.

في السياق نفسه، يود وفد بلادي الإشادة بتقرير الأمين العام (S/2009/304) المعروض علينا عن مسألة بناء السلام عقب انتهاء الصراع مباشرة. ونعرب عن التقدير أيضا لرئيس لجنة بناء السلام وممثلي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي لما قدموه من عروض هامة في وقت سابق من اليوم.

نود أن نشدد على أن لجنة بناء السلام ينبغي أن يكون لها الدور المحوري في بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وينبغي للجنة، في تناغم مؤسسي مع صندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، أن تعمل بوصفها الهيئة الرئيسية المسؤولة عن تنسيق أنشطة متسقة ومتكاملة لبناء السلام على النحو المتوخى في القرارين التأسيسيين، قرار الجمعية العامة ٦٠/١٨٠ وقرار مجلس الأمن ١٦٤٥ (٢٠٠٥).

وفي الوقت ذاته، نود أن نبرز أهمية وجود علاقة أكثر تماسكا فيما بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي سياق مراجعة ولاية لجنة بناء السلام عام ٢٠١٠، نتطلع إلى العمل الوثيق مع جميع المعنيين على كيفية تعزيز وتوطيد تلك الولاية لجعلها أكثر فعالية.

إن وفدي يؤيد كامل التأييد التشديد في تقرير الأمين العام على مبدأ أن المجتمعات بعد الصراع يجب أن تتولى زمام مستقبلها. وتحقيقا لذلك الهدف، نناشد الشركاء الدوليين أن يكون دعمهم المالي والتقني والسياسي لاستراتيجية وطنية متفق عليها تراعي أساسا الملكية والأولويات على الصعيد الوطني. ونشدد كذلك على ضرورة أن تلبي جميع استراتيجيات وتدخلات ما بعد الصراع احتياجات النساء والشباب ولا سيما المقاتلين السابقين، والأطفال بمن فيهم الأطفال الجنود.

ونشدد بقوة على الحاجة إلى بناء القدرة الوطنية منذ البداية بغية إحلال السلام الدائم كي لا تنزلق البلدان إلى الصراع من جديد. وفي ذلك الصدد، يجب مراعاة القدرات الوطنية القائمة.

وتشجع بنغلاديش أيضا مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة الإنمائية على المستوى المحلي. ونعتقد أن بإمكان ذلك أن يسهم بالفعل إسهاما كبيرا في عملية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، الأمر الذي يفضي إلى السلام والتنمية الدائمين في البلدان الخارجة من الصراع.

وفي ذلك السياق، أود أن أذكر أن ثمة منظمة غير حكومية في بنغلاديش ذات عمليات وتدخلات واسعة النطاق من حيث الصحة والتعليم والزراعة ومشاريع التمويل البالغ الصغر للتنمية بدأت مؤخرا العمل بعمليات إعادة إعمار البلدان بعد الصراع من قبيل جنوب السودان وليبريا وسيراليون. والمنظمة ذاتها تسهم إسهامات قيِّمة في إعادة إعمار أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢، وسط تحديات هائلة. ويمكن اعتبار ذلك مثالا نموذجيا على نجاح التعاون بين الجنوب والجنوب ومبادرة التنمية.

إن توصية الأمين العام المتعلقة بالنشر السريع لقدرة مدنية تتصف بالمهارة تستحق دراستها بالتفصيل. وأية مبادرة لبناء هذه القدرة ينبغي مناقشتها بإمعان في محافل أكثر شمولا، من قبيل اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ولجنة بناء السلام.

ونحن نؤكد من جديد أهمية وجود آلية للتمويل تكون أسرع وأكثر مرونة، فضلا عن وجود أموال يمكن التنبؤ بها. فهي تتصف ببالغ الأهمية لدعم السلطات الوطنية والمحلية في تحقيق السلام في مرحلة مبكرة.

ونرحب بمبادرات الأمين العام لتبسيط التنسيق بين المقار والممثلين الخاصين للأمين العام والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة والحكومات الوطنية ولجنة بناء السلام. وفي حين ندرك الحاجة إلى دور موسع تقوم به قيادة الأمم المتحدة على الأرض عقب انتهاء الصراع مباشرة، نود أن نشدد على أن هذه الجهود ينبغي ألاّ تقوّض الملكية الوطنية لعملية بناء السلام. بدلا من ذلك، يجب بذل الجهود لتيسير آلية بناء القدرة لبلد محدد وتعزيزها واستكمالها، وكذلك للملكية العملية.

وفي ذلك الصدد، ونظرا للسيناريو المتطور المتعلق بعملية بناء السلام، نشدد على الحاجة إلى زيادة تنسيق وتعزيز المبادرات التي تقودها الأمم المتحدة، والنظر في الدروس المستخلصة من بعثات حفظ السلام المتكاملة التي يأذن مجلس الأمن بولاياتها.

أخيرا، نشدد بقوة على ضرورة قيام تعاون أكبر بين عمليات حفظ السلام وأنشطة بناء السلام، حيث أن العديد من العناصر الهامة لعملية بناء السلام – من قبيل نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج، وإصلاح قطاع الأمن وحكم القانون – تأتي مباشرة من عمليات لحفظ السلام يأذن بها المجلس.

ونعتقد أنه إذا أريد لبناء السلام عقب انتهاء الصراع مباشرة أن ينجح، ينبغي التركيز على تحديد نُهُج تفضي إلى إقامة حوار سياسي وطني مستدام يهدف إلى المصالحة بين أطراف الصراع بمشاركة جميع أصحاب المصلحة. ومشاركة جميع أصحاب المصلحة في تحديد الأولويات الوطنية الرئيسية ضرورية، ومشاركة المرأة في تلك العملية عنصر رئيسي. وينبغي الحفاظ على وحدة الرؤيا لدى صوغ ولاية واضحة ومنسقة بغية تحديد الدور القيادي لوكالات الأمم المتحدة على الأرض. وينبغي إيلاء الاهتمام الكافي في مرحلة مبكرة

لتفادي الازدواجية في بذل الجهود، وكفالة استعمال الموارد النادرة بفعالية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد ترزي دي سانت أغاتا (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أولا أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديري الصادق للرئاسة الأوغندية لمجلس الأمن على أخذ المبادرة بعقد هذه المناقشة الهامة بشأن بناء السلام، وعلى الدعوة إلى أخذ الكلمة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الذي صدر في الوقت المناسب (S/2009/304) وعلى ملاحظاته. وأود كذلك أن أشكر السفير هيرالدو مونيوز، رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيد جوردان راين، المسؤول الإداري المساعد ومدير مكتب منع الأزمات والإنعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيد ألاستير ماكشني، مدير فريق البلدان الضعيفة والمتضررة من الصراعات التابع للبنك الدولي، على إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلت به الرئاسة السويدية للاتحاد الأوروبي.

مثلما أبرز الأمين العام، فإن مرحلة ما بعد الصراع توفر فرصة ضرورية لدعم البلدان التي كانت مشاركة سابقا في الصراع بغية التوصل إلى حياة طبيعية. ومع ذلك، وفي مرحلة إرساء هذا المسار، فإن الحالة تظل في الغالب متميعة ويظل السلام هشا. وتنفيذ الأولويات في الوقت المناسب يتطلب توازنا دقيقا، حسبما يقول الأمين العام. والمطلوب إذا وجود نهج منسق وكذلك تحديد الأولويات الواضحة والأدوات المرنة وتوفر الموارد البشرية والمالية التي يمكن استعمالها بسرعة.

وفي ضوء ذلك، فإن مراجعة اختصاص صندوق بناء السلام أمر مرحب به جدا. وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يتعاون في تلك العملية على المستويين المتعذر الأطراف والثنائي. وينبغي اعتبار بناء السلام عملية واحدة يمكن للجميع المشاركة والإسهام فيها بطريقة متكاملة. بهذه الروح قرر مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ إنشاء لجنة بناء السلام.

إن إيطاليا ترحب بتقرير الأمين العام حيث أن يشكل خارطة طريق حقيقية للأنشطة التي يتعين القيام بها عقب الصراع – وثيقة حقيقية للسياسات تأخذ بها جميع الأطراف المعنية. ومبدأ الميكنة الحقيقية مبدأ مركزي. وينبغي للتدخل في بناء السلام أن يبدأ على المستوى القطري – أيضا كما ذكر الأمين العام – بمشاركة جميع الأطراف المعنية. وهذا يعني عملية شاملة تلبي مطالب المجتمع المدني.

والدور الرئيسي للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية – ولا سيما الاتحاد الأفريقي – يجب التشديد عليه أيضا، وكذلك الحاجة إلى إرساء أشكال من التعاون داخل الأمم المتحدة. وثمة ضرورة لتحسين فعالية وتماسك استجابة منظومة الأمم المتحدة إلى جانب مفهوم مساءلة قيادة الأمم المتحدة على الأرض.

والجهد الفعال لبناء السلام يقتضي القدرة على نشر خبراء مدنيين على الأرض أيضا. ونشعر بالتشجيع إزاء التقييم الإيجابي لقدرة الشرطة الدائمة، التي تشكل مرجعا مفيدا لبناء قدرة دائمة في ظل حكم القانون. والحق أن مراجعة أخرى تم اقتراحها إزاء كيفية مساعدة الأمم المتحدة في توسيع وتعميق مجموعة الخبراء المدنيين.

لقد أنشئت لجنة بناء السلام عام ٢٠٠٥ لسد الفجوة بين حفظ السلام والانتعاش بعد انتهاء الصراع. فهي تؤدي دورا محوريا عن طريق التماسك في انتعاش البلدان الخارجة من الصراع. لهذا السبب تقرر أنه ينبغي أن تكون

لجنة بناء السلام هيئة استشارية ليس للجمعية العامة فحسب، وإنما لمجلس الأمن أيضا.

وقدم الأمين العام اقتراحا مثيرا للاهتمام بأن ينظر مجلس الأمن على نحو أكثر استباقا في مشورة لجنة بناء السلام. ونحن نؤيد هذا الاقتراح. وهي نقطة هامة تستهدف تعزيز الدور الاستشاري للجنة بالنسبة لكل منظومة الأمم المتحدة، بوصفها الجهاز الرئيسي المسؤول عن تحديد الولايات وإدارة الصراعات.

إن نهجنا إزاء بناء السلام يسعى إلى تعزيز تحقيق الاستقرار السياسي والديمقراطي مع تنشيط النمو الاقتصادي. وفي هذا الإطار، فإن مساعدة إيطاليا لسيراليون في قطاع الطاقة مثال واحد من أمثلة الإمكانيات التي تحت تصرفنا. ويتعلق مثال آخر بمكافحة المخدرات والجريمة، وهو جهد له أهمية أساسية في بناء السلام. وبلدي، خلال فترة عضويته في مجلس الأمن، شجع بنشاط إدماج تلك الجوانب في ولايات مكتبيّ الأمم المتحدة في سيراليون وغينيا - بيساو، وساهم في عدد من مبادرات الإصلاح في قطاع الأمن وسيادة القانون بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو.

ويعتزم بلدي تعزيز دعمه الفني لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة في غرب أفريقيا. وسيجري نشر فرقة عمل مؤلفة من نخبة من ضباط الشرطة المالية وشرطة الجمارك الإيطالية في داكار، في إطار برنامج مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة لبناء القدرات في مجال إنفاذ القانون، وذلك في إطار مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

وإذ ترأس إيطاليا مجموعة الثمانية لهذا العام، فإنها ما برحت منخرطة بنشاط في الوفاء بالالتزامات التي قطعتها مجموعة الثمانية في سي آيلاند وهوكايدو. وقد جرى التأكيد في إعلان زعماء مجموعة الثمانية على الحاجة إلى نهج شامل لحفظ السلام وبناء السلام. وفي اجتماع مجموعة الثمانية في تريستا، وقبل اجتماعها في لاكويلا، رحب وزراء خارجية مجموعة الثمانية بتقرير الأمين العام بشأن بناء السلام في الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع، وهو التقرير الذي نناقشه اليوم، وشجعوا جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة على النظر في توصياته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد بارك إن - كوك (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم. كما أعرب عن تقديري لتقرير الأمين العام المتسم بنفاذ البصيرة والشمول (S/2009/304) ولإحاطته الإعلامية عن النقاط الرئيسية الخمس في هذا الصباح.

إن الفترة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة تثير مجموعة فريدة من التحديات والفرص. فتلك الفترة هي الأكثر حساسية وهشاشة. والإجراءات المبكرة المتخذة في تلك المرحلة أساسية، لأنها ستحدد شكل ومصير مستقبل عملية السلام بشكل عام. ولا نغالي بالقول إن تلك الفرصة السانحة لإقامة السلام تتوقف إلى حد كبير على كيفية إدارة الفترة التي تعقب مباشرة انتهاء الصراع. ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام بوصفه استجابة لذلك التحدي، ويؤيد التوصيات التي تضمنها التقرير بالكامل. وإذ نتطلع إلى التنفيذ السريع والكامل لتلك التوصيات، فإنني أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لجهودنا في المراحل الأولى لعملية الإنعاش أن تركز على إحداث تأثير سريع على الأرض. ففي الفترة التي تعقب انتهاء الصراع مباشرة، يبرز الكثير من

المطالب الهائلة في كل قطاع عمليا من المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، في وقت لم تسترد فيه بعد القدرات الوطنية على تلبية تلك المطالب، بعد أن جرى تدميرها عمليا خلال الصراع. وعليه، ينبغي أن تركز جهودنا في تلك المرحلة على تلبية المطالب الملحة والعاجلة والاستجابة لأولويات بناء السلام.

ومن بين الأدوات الأخرى، فقد ثبت أن المشاريع ذات الأثر السريع تساعد كثيرا في هذا المجال. وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار من بين بعثات الأمم المتحدة التي تستخدم هذه الأداة بفعالية وتحقق نتائج ناجحة. ويأمل وفد بلدي أن يتم إدماج مشاريع الأثر السريع على نحو أكمل في المراحل الأولى من صياغة استراتيجياتنا لبناء السلام.

ثانيا، إن القيادة والخبرات المتكاملة من الأمم المتحدة ينبغي أن تكون موجودة في الميدان في أبكر مرحلة ممكنة. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلدي بتوصيات الأمين العام بإنشاء آليات قيادة رفيعة المستوى وأفرقة دعم لتكون موجودة في الميدان في المرحلة الحرجة المبكرة بقدر الإمكان. كما أعرب عن تقديري للتوصية بتوسيع قاعدة أفرقة الخبراء المدنيين السريعة الانتشار.

وفي حين أن جهود بناء السلام ينبغي أن تكون موجهة لبلدان بعينها، فإن حالات كثيرة لبلدان في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع تظهر أن بعض الأولويات لوحظ تكرارها في المراحل الأولى. وبناء على الخبرات والدروس المستقاة حتى الآن، يعتقد وفد بلدي أننا سنتمكن من تطوير قوائم أدوات جاهزة للاستجابة لتلك الأولويات المتكررة.

ثالثا، إن دور وقدرات الأطراف الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني ينبغي الاعتراف به وإدماجه في عملية بناء السلام. وكما أشار التقرير، فإننا نتطلع إلى قيام متطوعي الأمم المتحدة بأداء دور محفز في تعبئة القدرات المدنية لاستعادة لحمة النسيج الاجتماعي للمجتمع. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ضمان دور المرأة ومشاركتها في العملية بشكل خاص، كما أكد العديد من الزملاء في مناقشة اليوم.

رابعا، بينما تعتبر الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى أساسية، ينبغي تعزيز شراكات أكثر اتساقا مع الوكالات الإنمائية، لا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وستضمن المشاركة المبكرة لتلك الوكالات انتقالا أكثر سلاسة من المراحل الأولى بعد انتهاء الصراع إلى بناء السلام، وفي نهاية المطاف، إلى التنمية الاقتصادية المستدامة على الأجل الأطول. إن خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقييم القدرات الوطنية ستساعد على الاستعادة المبكرة للقدرات الوطنية. وفضلا عن ذلك، فإن كيفية تأمين أثر التآزر بين مكاتب الأمم المتحدة المتكاملة والأفرقة القطرية للأمم المتحدة مسألة أخرى تستحق اهتمامنا الوثيق.

خامسا، كما أشار السفير مونيوث عن حق هذا الصباح، فإننا نقترح أن ينظر مجلس الأمن في مشورة لجنة بناء السلام على نحو أكثر استباقا. وقد أثير عدد متزايد من الملاحظات التي ترى أن حفظة السلام هم بُناة السلام الأوائل. وعلاوة على ذلك، فإن ولايات بعثات حفظ السلام الحالية تتداخل بوضوح مع أنشطة بناء السلام، كما يتجلى من حالة بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وبالنظر إلى هذه الحقيقة، ينبغي لمناقشتنا لبعثات حفظ السلام إدماج جانب بناء السلام، لا سيما في المراحل المبكرة.

أخيرا، أود التأكيد على أن الملكية الوطنية مبدأ لا غنى عنه في عملية بناء السلام. وينبغي للسلطات الوطنية أن تتحمل المسؤولية الأساسية عن إعادة بناء المؤسسات الوطنية بسرعة، واستعادة سيادة القانون وتنشيط الاقتصاد.

وينبغي كذلك احترام الملكية الوطنية في معرض النظر في عملية بناء السلام في الحالات التي تطلب فيها المشورة. فعندما يطلب بلد في حالة ما بعد الصراع مشورة من لجنة بناء السلام، ينبغي النظر في ذلك الطلب بأقصى سرعة ممكنة، وأن يكون التركيز على مصالح الناس في الميدان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سويسرا.

السيدة غراو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة. سأركز ملاحظاتي على ثلاثة جوانب من التقرير (S/2009/304) قيد المناقشة اليوم.

أولا، نحيي عملية التشاور النموذجية التي سبقت إعداد هذا التقرير. هذا وحده يؤكد قدرة مكتب دعم بناء السلام على القيام بدور المحفز. ولكفالة فعاليته، ينبغي للمكتب أن يقوم بذلك الدور تحت قيادة متمكنة من الأمين العام. ولمجلس الأمن دور هام ينبغي أن يضطلع به لتقديم الدعم لهاتين الجهتين الفاعلتين وذلك بتحديد مهام وأدوار كل منهما ومساندتهما. وفيما يخص إدارة البعثات التابعة له، تحديدا، ندعو المجلس إلى زيادة مشاوراته مع لجنة بناء السلام التي لديها القدرة على حشد مهارات مجموعة كبيرة من الجهات الفاعلة.

نؤيد الاقتراح الداعي إلى دعوة رؤساء الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها، في إطار لجنة بناء السلام، إلى المشاركة في عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن حينما يتعلق الأمر بأحد تلك البلدان. وأمامنا في تقرير الأمين العام عن الوساطة وعن بناء السلام وفي الورقة غير الرسمية لمبادرة الأفق الجديد لحفظ السلام نماذج محددة للتحديات المرتبطة بمسألة الاتساق. وفي سعينا لتعزيز الجهود الخاصة بالجوانب الحيوية والتكاملية في عمل منظومة الأمم المتحدة، نتطلع إلى أن يعد الأمين العام مذكرة جامعة تركز على ذلك التكامل، وتعطينا صورة عامة عن الأدوات المالية القائمة. إن السبيل الوحيد لأن يتسم تمويل بناء السلام بالفعالية والمرونة والقابلية للتنبؤ هو تعزيز طالع الشفافية والتكامل للأدوات والتدفقات المالية.

ثانيا، ينبه التقرير إلى ضرورة تنمية القدرات الوطنية والإقليمية، وكذلك مهارات القيادات الرفيعة للفرق التي تنشرها الأمم المتحدة في الميدان. ونحن نرحب بتلك التوصيات، وبلدي على استعداد لتقاسم الخبرة التي اكتسبها من خلال مجمع خبرائنا الوطنيين.

إن مصداقية الأمم المتحدة وفعاليتها يعتمدان قبل كل شيء على مهارات موظفيها الدائمين وإذكاء الوعي على مستوى منظومة الأمم المتحدة بالمسائل المتعلقة بالنزاعات. إن بناء السلام ليس حكرا على هيئة بعينها، بل هو مسؤولية كل الأطراف الفاعلة تحت القيادة النشطة للأمين العام.

ثالثا ينبغي للأمم المتحدة والبنك الدولي وعواصم بلداننا أن تمد الأفراد العاملين في الميدان بأفضل دعم ممكن من خلال إنشاء نظام أكثر فعالية وتماسكا وتنسيقا. ويفيدنا التقرير أن هناك بالفعل عددا من الأدوات التي تساعد على اتباع نهج مشترك، مثل أدوات تقييم احتياجات ما بعد الصراع أو فرق العمل المتكاملة. إن واجبنا يقتضي أن نسعى إلى الاستخدام الأمثل لتلك الأدوات وأن نتفادى الإكثار من التقارير ومن أدوات التخطيط والرصد. إن ذلك الجهد يجب أن يتم بالاشتراك مع بنوك التنمية والمنظمات الإقليمية ومجتمع المانحين.

إننا مقتنعون بأهمية القيادة المؤهلة في البلدان المعنية، يساعدها فريق مقتدر. وفي هذا الصدد، نأمل أن تقبل صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة بتعزيز سلطة المنسق المقيم على الفريق القطري للأمم المتحدة، وبخاصة حين يكون المنسق هو أيضا نائب الممثل الخاص

للأمين العام. وندعو مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة إلى البت في هذا الشأن.

ختاما أود أن أشدد على أهمية أن تقاس كل التحسينات في العمليات والمؤسسات بمقياس الأثر الحميد الذي تخلفه على أرض الواقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بعد المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”**يشير** مجلس الأمن إلى البيان الصادر عن رئيسه (S/PRST/2008/16)، ويشدد على ما لبناء السلام بعد انتهاء النزاع من أهمية حاسمة باعتباره الأساس الذي بني عليه السلام والتنمية المستدامين في أعقاب النزاع.

”**ويرحب** مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة (S/2009/304) باعتباره مساهمة قيمة في تكوين استجابة دولية أكثر فعالية واتساقا لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. ويرحب المجلس أيضا بالالتزام القوي الذي أعرب عنه الأمين العام في التقرير المتعلق بتحسين جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، ويحثه على السعي لتحقيق هذه الأهداف.

”**ويشدد** مجلس الأمن على أهمية الملكية الوطنية وعلى ضرورة تحمل السلطات الوطنية، في أسرع وقت ممكن، لمسؤولية إقامة المؤسسات الحكومية من جديد، واستعادة سيادة القانون، وتنشيط الاقتصاد، وإصلاح قطاع الأمن، وتوفير الخدمات الأساسية، وتلبية احتياجات بناء السلام الرئيسية الأخرى. ويؤكد المجلس الدور الحيوي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في دعم السلطات الوطنية لوضع استراتيجية وطنية، بالتشاور الوثيق مع الشركاء الدوليين، بهدف معالجة هذه الأولويات؛ ويشجع الشركاء الدوليين على تسخير دعمهم المالي والتقني والسياسي لهذه الاستراتيجية.

”**ويشدد** مجلس الأمن على الحاجة، في البلدان الخارجة من النزاع، إلى الاستفادة من القدرات الوطنية وتطويرها بأسرع ما يمكن، وعلى أهمية الخبرة المدنية التي يمكن نشرها بسرعة للمساعدة على تحقيق ذلك، بما في ذلك الخبرة الإقليمية الملائمة، حيثما تقتضي الحاجة ذلك. ويرحب المجلس، في هذا الصدد، بتوصية الأمين العام بإجراء استعراض يهدف إلى تحليل الطرائق التي تتيح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي تقديم المساعدة لتوسيع وتعميق دائرة الخبراء المدنيين، عن طريق إيلاء اهتمام خاص لحشد القدرات من البلدان النامية، والنساء خاصة.

”**ويقرّ** مجلس الأمن بأن حالات ما بعد النزاع تتطلب توافر قيادة تمتلك الخبرات والمهارات في الميدان وأفرقة دعم فعالة منذ المراحل الأولى، ويطلب إلى الأمم المتحدة زيادة ما تبذله من جهود في هذا الصدد. ويرحب المجلس بما يبذله الأمين العام من جهود لتعزيز سلطة ومساءلة ممثلي الأمم المتحدة فيما يضطلعون به من واجبات ومسؤوليات.

”**ويشدد** مجلس الأمن على حاجة منظومة الأمم المتحدة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع البنك الدولي وسائر المؤسسات المالية الدولية، وعلى الانتهاء بحلول نهاية عام ٢٠٠٩ من توضيح الأدوار والمسؤوليات عن حاجات بناء السلام الأساسية وإبقائها قيد الاستعراض المنتظم، كي يتسنى توليد الخبرة الملائمة لتوفير الاستجابة في أوانها وعلى نحو يمكن التنبؤ به.

”**ويشير** مجلس الأمن إلى قراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، ويقرّ بالدور الهام للجنة بناء السلام في الدعوة إلى اتباع نهج متكامل ومتسق لبناء السلام وتوفير الدعم له، ويرحب بما أحرز من تقدم، ويهيب باللجنة أن تعزز دورها الاستشاري وما تقدمه من دعم للبلدان المدرجة على جدول أعمالها، ويتطلع قدما إلى التوصيات التي ستصدر عن الاستعراض الذي ستجريه اللجنة في عام ٢٠١٠ لقراراتها التأسيسية للتوصل إلى معرفة كيف يمكنها المضي في تعزيز دورها.

”**ويقرّ** مجلس الأمن بما للتمويل السريع والمرن والقابل للتنبؤ من أهمية حاسمة في بناء السلام بعد انتهاء التراع. ويحث المجلس الدول الأعضاء على المساعدة في تحقيق هذا الأمر بالاستناد إلى التوصيات الواردة في التقرير، وبخاصة ما يتعلق منها بزيادة أثر صندوق بناء السلام، وتحسين ممارسات الجهات المانحة على نحو يجعل التمويل أكثر سرعة ومرونة، واستخدام الصناديق الاستئمانية الداخلية المتعددة المانحين التي صممت لتتماشى مع شروط التمويل التي تضعها الجهات المانحة.

”**ويعيد** مجلس الأمن التأكيد على ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب كي يتمكن المجتمع المتعافي من التراع من التعامل مع الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي ضد المدنيين المتأثرين بالتراع المسلح ومنع حدوث مثل تلك الانتهاكات في المستقبل. ويشير المجلس إلى أن آليات العدالة والمصالحة يمكنها أن تعزز، لا المسؤولية الفردية عن الجرائم الخطيرة فحسب، بل السلام والحقيقة والمصالحة وحقوق الضحايا أيضا.

”**ويؤكد** مجلس الأمن، وفقا لقراريه ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) على الدور الأساسي الذي يمكن أن تؤديه النساء والشباب في إعادة اللحمة إلى النسيج الاجتماعي، ويشدد على الحاجة إلى إشراكهم في صوغ وتنفيذ استراتيجيات ما بعد التراع لكي يتسنى الأخذ بتوقعاتهم وحاجاتهم في الاعتبار.

”**ويعيد** مجلس الأمن تأكيد دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع التراعات وإدارتها وحلها وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وضرورة تعزيز قدرتها على بناء السلام بعد انتهاء التراع.

”**ويقرّ** مجلس الأمن بأهمية توفير المساعدة لبناء السلام في أسرع وقت ممكن. ويؤكد المجلس أهمية النظر في بناء السلام في مرحلة مبكرة من مداولاته وكفالة الاتساق بين صنع السلام وحفظه وبنائه والتنمية على نحو يتيح توفير استجابة مبكرة وفعالة لحالات ما بعد التراع. وسيبذل المجلس ما في وسعه لتطبيق هذا النهج المتكامل، ويطلب إلى الأمين العام أن يكثف جهوده في هذا الميدان.

”**ويدعو** مجلس الأمن الأمين العام إلى تقديم تقرير إلى المجلس وإلى الجمعية العامة، خلال ١٢ شهرا، عما أحرز من تقدم في تطبيق برنامج عمله الرامي إلى تحسين الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام، آخذا في الاعتبار آراء لجنة بناء السلام“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2009/23.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥.